شهاب نصار

النار في الجزائر

مؤامرة الجنرالات

مكتبة مدبولي

النار فى الجزائر

الكتاب : النار فى الجزائر

« مؤامرة الجنرالات »

الكاتب : شهاب نصار

الطبعة : الأولى ٢٠٠٤

الناشر : مكتبة مدبولى ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة

تليفون : ٥٧٥٦٤٢١ فاكس : ٥٧٥٢٨٥٤

الإخراج والتنفيذ : مكتب النصر للجمع التصويرى

القاهرة - تليفون : ٧٨٦٣١٩٩

رقم الإيداع : ٢٠٠٣/٢١٠٩٥

الترقيم الدولى : ISBN: 977-208-461-9

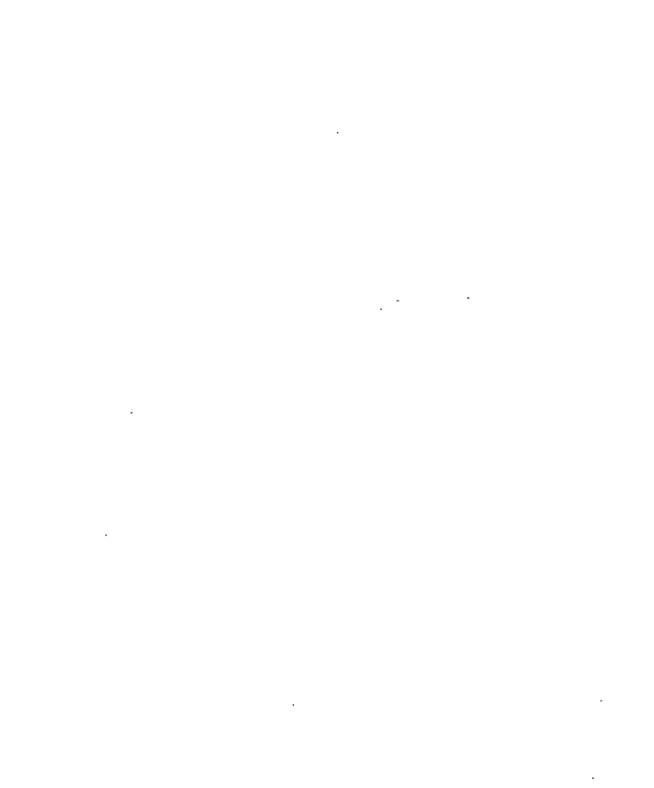
شهاب نصار

النار فى الجزائر

« مؤامرة الچنرالات »

الناشر
مكتبة مدبولي
2004

المحتويات



المقـــدمة

كانت الصدفة وحدها هى التى قادتنى لأن أكون هناك فى قلب الأحداث .. وأن ألتقى بقيادات جبهة الإنقاذ الوطنى الجزائرية .. وعدد من المقربين إلى الدوائر الرسمية .. كان اللقاء عن قرب ..

لذلك تدفقت على رأسى معلومات كثيرة .. وبطريقة كثيفة .. جعلتنى أكون واحداً من الذين عاصروا الأحداث وأمسكوا بخيوط تاريخية للعنف فى الجزائر ودور الحكومات المتعاقبة فى إذكاء نار التطرف ووضع الجزائر فى هذا المضمار الذى اصطبغ بلون الدم والتوتر .. وكنت على يقين خلال متابعتى أن ما تنقله وكالات الأنباء وشاشات التليفزيون ليس إلا جزءاً من الحقيقة ، أما الأجزاء الباقية فهى موضوع هذا الكتاب الذى آمل أن يكون إضافة للمكتبة العربية فى إطار ما أحاول أن أسهم به فى بناء مشروع يتحدث عن كل الأوجاع العربية ، أمسك بمشرط الجراح فى يد .. وابتكار العلاج فى اليد الأخرى .

وفى بلد كالجزائر .. حيث تختلط الأمور بين أبعاد الصراعات القومية الداخلية بين الأمازيغية والعربية .. والصراع الثقافى بين العروبة والتفرنس .. فإن دخول عامل العنصر الدينى يعد إعادة تشكيل لخريطة القوى وبقاء

التوازن فى نقطة بعيدة من رمانة الميزان، وأن يصبح اختلاط الحابل بالنابل والصورة الضبابية هى ما يخيم فوق سماء البلد .

بقى أن أقول إن هذا الكتاب ليس سرداً للأحداث العنيفة التى جرت وقائعها .. إنما سعيًا وراء كشف الحقيقة، وراء الأحداث فى كواليس السياسة وصناعة القرار وتدخلات القوى الدولية .. التى ولا شك لعبت دوراً حاسمًا فى توجيه دفة الصراع إلى ما وصلت إليه .

شهاب نصار

■ ● ■ ● ■

الفصل الأول

جذور التطرف

ذهبت الدولة .. وبقيت الفكرة !

منذ اتفاقية إيفيان .. نشأت المشكلة .. فجلاء الاستعمار الفرنسى ، جعل الجزائر تبحث عن هوية تتعامل بها فى الداخل ، لتصنع مجتمعًا حديثًا متمدنًا إلى جانب « التناغم الاجتماعى » الذى تستند إليه شرعية الدولة ، وتستطيع به مواجهة العالم الخارجى ..

أخذت الجزائر بالحديث القومى العربى السائد آنذاك لغة للتخاطب مع نفسها ومع دول العالم فى الدوائر التى كانت تتحرك فيها .. ولعل الدور المصرى في مساندة الثورة الجزائرية وتنامى الدعوات القومية كان له أكبر الأثر في تشكيل الوضع فى الجرائر .. إضافة إلى أن كل نهج ثورى فى تلك الفترة فى بداية الستينيات كان لابد وأن يصطبغ بصبغة اشتراكية .. وكان دور الشيوعيين فى الجزائر مؤثرًا وإن لم يكن واضحًا كل الوضوح .

وبالفعل اختارت الجزائر أن تدخل إلى منظومة ثورية اشتراكية وقومية

وعـربيـة ، وهـذا الثـالوث هو الذى صـاغ التطرف الدينى فى الجـزائر وروى الأرض الخصبة التى نمت منها حركة الإنقاذ الإسلامية وجماعات أخرى .

بعـد أن اسـتـقـرت الثـورة فى الجـزائر .. قـررت أن تكون أم الجـوائز «للمجاهدين» الذين شاركوا فى نجاحها ، هى « الراحة » وتوفير سبل الرغد الاجتماعى ففتحت خزائنها لتنفق ببذخ على رعاية كل فرد جزائرى بلا حدود بل يكفى ما قدمه طيلة سنوات الاحتلال والاستعمار ..

أعطت الثورة وظيفة ذات دخل مرموق ومكافأة عن كل طفل يولد وأخرى لدخوله المدرسة ، وأصبح العلاج فى الخارج بالمجان ، وأعطيت أراضى زراعية بالماكينات الحديثة وارد فرنسا وألمانيا بالمجان ، بالإضافة إلى قروض وتسهيلات ضخمة للغاية لشراء السيارة وبناء فيلا حديثة فى قلب الريف .

وكان المشهد طبيعيًا أن تجد أحد الفلاحين يقود الجرار على الطريق السريع فى وقت متأخر من الليل متوجهًا إلى أقرب مدينة أو حاضرة لشراء «باكيه دو سيجارت» أو خرطوشة سجائر بالعامية المصرية .

وكان المشهد طبيعيًا حين تجد أحد هؤلاء الصناع وهو يحمل حقائبه متوجهًا لقضاء عطلة فى أفخم فنادق فرنسا أو إسبانيا .

كما أن دعم الخمور والسلع الغذائية لدرجة تقديم بعضها بالمجان صنع ترفًا لم تتعود عليه الأمة الجزائرية من قبل ، وكانت عائدات البترول وانخفاض عدد السكان حافزًا مساعدًا على بذخ الحكومة التى اكتسبت شعبية كبرى .

ومع قدوم العسكر فى عصر بومدين سقط الرمز الذى التفت حوله الجزائر وهو الرئيس « بن بيلا » ، وأصبحت الجزائر تطرح على نفسها سؤال :

من نحن وإلى أين نحن ذاهبون ؟ .. فالفوران الثورى لم يكن يمكن السيطرة عليه بحكم أوليجارش عسكرى وفى هذه الحالة فإن الفكرة السياسية ستدخل إلى قلب وعقل مواطنى الجزائر فى حالة كمون وإن كان الرضى الظاهر هو عنوان السلوك .

وبدأ بومدين يواجه سؤالاً من قِبَل الذين يرفضون الفرنسية ويسعون مدفوعين بشعارات القومية والوحدة العربية : أين هويتنا الثقافية ؟ .. ولأن الثقافة لا تصدر بقرار فكان الصدام الاجتماعى عن بداية حركة التعريب فى التعليم أولاً ثم فى نواحى الحياة الاجتماعية ، ولأن الجزائر تضم عدداً كبيراً من البربر « الأمازيغيين » فإن الحديث عن التعريب صار مشكلة أخرى لأن هؤلاء ليسوا عربًا ولا يريدون أن يتعربوا ويعتزون بثقافتهم وحضارتهم وأيضًا كونهم أهل الجزائر الأصليين ، كما أن التداخل بين العنصر العربى والعنصر البربرى ليس كاملاً فى الجزائر ووقف هذا أمام طموحات الوحدة الاجتماعية فى الجزائر إضافة إلى أن عنصر الدين الذى ساهم بقدر كبير فى صناعة الثورة الجزائرية كان يغلى ويبحث عن متنفس ، وعلى ثلاثة محاور بدأت حركة بومدين السياسية :

أولاً : السماح باستخدام اللغة الأمازيغية إلى جانب العربية والفرنسية .

والثانى : التوسع فى نشر الثقافة الإسلامية .

أما الثالث : هو إعطاء الحريات المدنية أبعد حدود الانفتاح .

ولم يكن بومدين يدرك أنه صنع من كل هذه المحاور « فتيل » وأنه سكب فوقه الكيروسين وأصبح قابلاً للاشتعال فى أى وقت .

ومن المواقف الطريفة أنه أمر بإنشاء بار إلى جانب مسجد في وهران ، وقال لا أحد يحاسب أحد من أراد دخول المسجد فعل ومن أراد أن يتناول النبيذ « هو حر » ، وكان المشهد الدراماتيكى أن تجد المغادرون لصلاة الفجر يواجهون عقلاً وقلبًا جماعة من المخمورين المترنحين خارج الملهى الليلى .

ومع انهيار المشروع القومى بعد هزيمة ٦٧ وزيارة القدس وتفشى الترهل الإدارى والسياسى لحزب جبهة التحرير ونضوج الفساد السياسى على نار هادئة ، إضافة إلى أزمة مالية طاحنة وتطور الأوضاع السياسية فى الدول المحيطة أصبحت الجزائر تواجه عزلة أولاً فى المحيط العربى بدون وجود الدور المصرى الذى كان يلعب أساسًا فى توجيه بوصلة الحركة السياسية العربية .

والثانى بداية الخلاف مع المغرب حول إقليم الصحراء مما دفع بمشاعر الخوف فى تونس والمغرب من احتمال الصدام مع الجزائر على مشكلات أكثر تعقيدًا لإقليم تمتع بالوحدة وسبق وجود مطالبات جزائرية بالحقوق فى تونس وبعض أراضى مغربية إلى جانب تباين النظم السياسية والخلافات فى الإطار ذاته ، والثالث انهيار داخلى حيث أصبح حزب جبهة التحرير لا يمثل أكثر من حزب عادى ينجح ويجتاز العقبات بقوة سلطان الدولة .

وعلى مستوى آخر تنجح سياسة بومدين فى فض الاشتباك ، بل أدت إلى تعميق الهوة بين الأمازيغية والعروبة وبين التفرنس والتدين ، كما أن سقوط «سلطان المتعة» بفعل اقتصادى أدى إلى سقوط ورقة التوت السياسية عن الحكم فى الجزائر وأصبح السؤال : ولكن إلى أين ؟ ..

وبدأت الثورة الإسلامية فى إيران تؤثر بفعل السحر فى الجزائر ومع السماح بحرية النقد أصبح الكلام يدور عن الحل الإسلامى همسًا فى أروقة المساجد الجزائرية .. كما كان الهروب من الأزمة الاقتصادية ببدء نشاط تجارى خاص سمح به قانونًا وسيلة لزيارة دول مجاورة وتكوين أفكار عن ما يجب عمله إضافة إلى توفير التمويل للحركة الإسلامية الناشئة ذات الجذور فى المجتمع الجزائرى بكل طوائفه وفئاته .

■ ● ■ ● ■

الفصل الثانى

غنيمة إيران .. فى الجزائر

كانت عيون الثورة الإيرانية تنظر فى ثلاثة اتجاهات : مصر والخليج والمغرب العربى .. تبحث عن موضع قدم لها فى كل هذه الاتجاهات ، ومع نغمة الوحدة الإسلامية ونبذ التعصب المذهبى .. وعدم التفرقة فى المعاملة بين شيعة وسُنَّة ، وجد الفكر الإيرانى الثورى طريقه إلى هذه الدول . فى الجزائر بدأت السفارة الإيرانية تنظيم حفلات ودعوة رموز الإسلاميين : عباس مدنى وعلى بلحاج ومحفوظ نحناح ، وكانت البداية تعارف بين مندوب تصدير الثورة الذى وجد كعنصر اتصال فى السفارة الإيرانية بالعاصمة تحت اسم الملحق الثقافى .. وكانت وزارة الإرشاد القومى الإيرانية خليط ما بين حرس الثورة وعناصر جهاز الاستخبارات ، وفى تقاريره الأولى عن الوضع فى الجزائر ذكر محمود رضائى : إن الجزائر يمكن أن تكون نقطة انطلاق فى المغرب العربى لتصدير الثورة الإيرانية ، وأن كسر المحور الجزائرى العراقى سيكون ضربة موجعة لشعارات صدام حسين حول قيادة العراق لما تبقى من حركة القومية

العربية خاصة وأن الجناح السورى لديه خلافات تاريخية وشخصية مع العراق قيادة وحكومة وحزبًا .. وقال إن عباس مدنى يمتلك شخصية قيادية يمكنها تأسيس حركة إسلامية كبرى فى الجزائر تستغل عملية التغيير السياسى ، ويمكن أن يصبح للإسلاميين صوتا مسموعا فى الأوساط الجزائرية ، كما أن الدور الثقافى والسياسى للدولة قد أصبح هامشيًا لا يذكر وليس له تأثير على الوضع فى المجتمع الجزائرى الذى يبحث عن التغيير وأن القوى السياسية المناوئة داخل وخارج جبهة التحرير ستكون كفيلة بإحداث تآكل فى الجبهة الداخلية يكفى مع وجود نظام صارم داخل جبهة الإنقاذ أن تصبح هى القوة السياسية الوحيدة التى يراهن عليها المواطن الجزائرى .. وفى تلك الأثناء ، تحديدًا فى عام ١٩٨٧ ، وصل مندوب اتصال مصرى بترتيب إيرانى إلى الجزائر مستغلاً صلة وجدت فى أثناء حرب أفغانستان مع بعض العناصر من جبهة الإنقاذ ، والتقى وعباس مدنى وعلى بلحاج وجرت مناقشة الأوضاع فى الجزائر ، كان المندوب المصرى يعيب على الجزائريين الاكتفاء بوجود مدنى فقط وعدم وجود جناح عسكرى وشرح لهم أن الدولة فى مصر على اتصال بالحكومة الجزائرية وأنها تشعر بقلق من تنامى قوة الإسلاميين خشية أن تكون الجزائر « الثمرة الأولى » فى عنقود انتصار الحركة الإسلامية وعرض إرسال مندوبين يقومون بتدريب عدد من العناصر الجزائرية على حمل السلاح ، وقال: إن الشيخ عمر عبد الرحمن أمير الجماعة الإسلامية قد أفتى بوجوب مد يد العون « للإخوة » فى الجزائر وتبصيرهم بعواقب البقاء دون مخالب تحمى الحركة الإسلامية ، وفاجأ على بلحاج نائب مدنى المندوب المصرى بقوله إن لديه ١٦ خلية تضم ٥٠٠ فردًا بدأت بالفعل الامتناع عن التدخين وممارسة رياضات بدنية عنيفة استعدادًا لحماية جبهة الإنقاذ من الاشتباكات مع القوى السياسية المناوئة .

وقال المندوب المصرى : لكن يجب تسليح هذه العناصر بـ « أيديولوچية ثورية » حيث إن كتابات د. على شريعتى المفكر الإيرانى لا تكفى لتكوين «وعى» كاف كى يكون هؤلاء ثوريين ومن « جنود الرحمن » ، وأخرج عدة نسخ من كتابات سيد قطب والفريضة الغائبة وكتاب « العذر بالجهل » ، ووعد بإحضار شرائط سرية لفتاوى عمر عبد الرحمن حول أحكام القتال .. وقال : يجب أن يتم العمل فى سرية تامة وأن تكون مرحلة التدريب على حمل السلاح فى الجبال والمناطق النائية حتى لا يشعر أحد بوجود « استعداد ما » لانقضاض جبهة الإنقاذ على السلطة فى البلاد بالتركيز فى « الدعوة » على صغار الشباب فى السن ما بين ١٨ و ٢٥ عام حيث إن هؤلاء هم أكثر العناصر خصبًا فى عملية الاستجابة . وانتهت زيارة المندوب المصرى بإلقاء خطبة حول مشروعية العمل الإسلامى فى تجمع من أعضاء الجبهة فى عنابة ، وكانت الخطبة حماسية للغاية لدرجة أن الحاضرين رددوا الشعارات المعادية للعلمانية وأمريكا وإسرائيل ، وعقب الخطبة قال مندوب الجماعة الإسلامية المصرى إن هؤلاء فيهم خير كبير وأنه سيذهب لإخطار قيادته فى مصر بتفاصيل رأيه فى التعاون بين الحركة الإسلامية فى مصر والجزائر ...

بعدها وصلت كميات من الكتب الخاصة بالتدريب على حرب العصابات وكتب ألفها بعض قيادات حرس الثورة الإيرانية عن الاختفاء والتمويه والجهاد إلى على بلحاج مباشرة باعتبارها مناهج تدريبية على كيفية تثوير المجتمع الجزائرى ، كما وصلت ورقة « نصائح » إسلامية تدعو عباس مدنى ونائبه إلى التركيز على محورين : رفض الفرنسة والتمسك بالأخلاق الإسلامية ، وهى نغمة تكفى لإيجاد شعبية كبرى للجبهة داخل المجتمع الجزائرى .

وجرى الاتصال الأول بين راشد الغنوشى رئيس حركة النهضة التونسية الإسلامية وعباس مدنى عن طريق مندوب للغنوشى قال : إن نجاح الحركة

فى الجزائر سيكون أول خطوة « لأسلمة » المغرب العربى كله وأنه يعتبر أعضاء جبهة الإنقاذ مثل « المرابطين » الذين حموا الثغور الإسلامية ضد أول إرهاصات الحركة الصليبية الأوربية ، وكان من رأى الغنوشى الاتصال بأعضاء حركة إسلامية جزائرية فى فرنسا حتى يمكن أن يكونوا وسيلة استطلاع فى المجتمع الأوربى لما يجرى فى الجزائر إضافة إلى كونهم أسهل فى الحركة فى العواصم المختلفة لأن بعضهم أو أغلبهم يحمل الجنسية الفرنسية وليسوا مثاراً للشكوك .

كان جهاز الاستخبارات الإيرانى يتابع بشغف ما يحدث وصدر قرار بتخصيص تمويل للحركة الإسلامية فى الجزائر حتى تتمكن من مواصلة الجهاد وإعلان الثورة فى الجزائر ، وكانت هيئة الشؤون الخارجية الإيرانية ترى وجوب تدعيم العلاقات الرسمية مع الجزائر حتى يمكن أن يكون هناك غطاء علنى للاتصال بجبهة الإنقاذ ، كذلك تقرر إيفاد مبعوث تحت غطاء دبلوماسى يعمل على تنسيق التحرك الخاص بإيران فى الجزائر وتقديم النصيحة المعلوماتية والحركية لأعضاء الجبهة ، كما كان رأى مسؤول كبير فى جهاز الاستخبارات أن يتولى الأفغان الجزائريين قيادة الجناح العسكرى لما يتمتعون به من خبرات كثيرة فى العمل ، وكان لابد من تسريبهم إلى الجزائر وفق خطة محكمة حتى لا تستشعر أجهزة الأمن الجزائرى بحقيقة ما يجرى ، وكلف جهاز الخدمة السرية من المخابرات الإيرانية بوضع خطة إدخال هذه العناصر للجزائر .

وكانت الخطة تتضمن تسليم جوازات سفر مغربية وتونسية لقيادات هذه الحركة « الأفغان » لدخول الجزائر على هيئة سواح وزائرين لدولتين لا يمكن الشك فى رعاياهما إضافة إلى تضارب اللهجة والملامح بين هاتين الدولتين والجزائر ، وكان الشرط هو عدم كون أى منهم عنصراً شهيراً أو معروفاً

لدرجة اكتشافه فى المطار أو المنافذ البرية ، كما وضعت خطة أخرى لتهريب الباقين عبر الحدود البرية للجزائر حيث ذكر تقرير المخابرات الإيرانية إن حدود الجزائر البرية تصل إلى ٧ آلاف كيلومتر يمكن من خلالهما إدخال «دبابات» مهربة فى حقائب وليس مجرد أفراد .. وعلى الفور بدأ الاتصال بالأفغان الجزائريين ووافق عدد كبير منهم على العودة للجزائر بينما رفض آخرون لكون الوسيط إيرانى - شيعى وقال أحدهم بالحرف لـ « محمود » وهو اسم حركى لكبير الأفغان الجزائريين إن إيران تسعى « لتشييع » الجزائر وطالما أننا حركة ناضجة فلماذا لا ندير أنفسنا بأنفسنا ، إلا أن « الأمير » الجزائرى كان له رأى إيجابى فى الثورة الإيرانية وأصدر تعليماته بالتعاون مع جهاز الاستخبارات الإيرانى على النحو الذى يراه ، وقال إنهم فى إيران لم يتكلموا إلا عن الإسلام وليس التشيع والتسنن وبالتالى فإن التعاون معهم لن يكون إلا فى صالح الحركة الإسلامية بالجزائر .

وللمرة الثانية وصل مندوب الجماعة الإسلامية المصرى إلى الجزائر والتقى مع عباس مدنى فى أحد ضواحى العاصمة وحضر اللقاء على بلحاج وقال للمندوب المصرى فى بداية الاجتماع إنه استطلع رأى الإخوة فى مصر فقال بعض الأفغان المصريين إن ما رأوه من الإخوة زملائهم فى الجزائر أثناء القتال ضد السوفييت أشعرهم بقلق فكل ما يفكر فيه المقاتل الجزائرى هو الحصول على الغنائم من الجنود الروس ، وهذا أمر يدل على قلة وعى بالأمور الشرعية فالمسألة ليست غنيمة ولكن الأمر أبعد من ذلك كثيرًا ، كما أن رسالة « العذر بالجهل » ترى أن معظم العاملين فى السلطة ليسوا سوى « أهل بغى » وبالتالى لا يجوز نيل الغنيمة منهم وعلى الإخوة فى الجزائر خلال هذه المرحلة التركيز على الفوز « بالغنيمة الكبرى » وهى السلطة فى الجزائر لأن إقامة «حكم الله» أهم من كل الغنائم المادية .

وعاد وأكد على أن الاتصال بإيران يجب أن يكون محسوبًا وغير كامل لأن إيران الدولة يمكن أن يكون لها حسابات خاصة لا تفيد الحركة كما أن أى إعلان للاتصال مع إيران سيغرى الحكومة الجزائرية بضرب الحركة الوليدة ، وسيثير قلقها وسيغرى دول ذات مصالح فى الجزائر كأمريكا وفرنسا باستعداء الحكومة ضد جبهة الإنقاذ وقال إن قبول التبرعات من إيران وأثرياء المسلمين خاصة بن لادن يجب أن يتم بدقة وفى سرية تامة .

وهنا قاطعه على بلحاج وقال : لكننا لم نتلق تبرعات من بن لادن ، فقال المندوب المصرى إن التبرعات تدرس حاليًا فى السعودية ، وأن بن لادن وافق على تخصيص ١٠ مليون دولار للجزائر سترسل على دفعات بعد أن أقنعه أحد الأفغان الجزائريين بذلك .

■ ● ■ ● ■

الفصل الثالث

تجـار الحـدود :
إن الله على كل شئ .. « كابيل »

قصـة نشـأة جبـهـة الإنقـاذ وتناميـهـا .. عـجيبـة للغاية .. فقـد بدأت مع التهريب عبر الحدود الجزائرية مع الدول المجاورة حيث قرر عـدد من المتدينين الجزائريين عـدم مشروعيـة العمل فى أجهزة الدولة لأنها تتسم بالاشتراكية والعلمـانيـة والتـفـرنس والتـغـريب .. وكـان البـديل فى ظل حظر الاستيـراد الجزائرى اللعب على وتر التجارة .. فانخرطت هذه الجماعات فى نقل السلع عبـر المنافذ غيـر الشـرعيـة للحـدود .. ويحـمل أحـدهم قـائمـة الطلبـات من المستهلكين ويتـوجـه بهـا إلى حيث مقـر تجمع تجـار الحـدود حيث تجـمع هذه القوائم وتحـدد المصادر التى يتم منها الشـراء وهى فى الغالب الأسواق الليبية ، وبعض الأسواق الإفريقيـة كالنيجر ومالى ثم يسلم العـربون الذى تقاضـاه من التجار أو الأفراد إلى مسئول التجارة حيث يتم قيده فى الدفتر وإعطائه مقابلاً بعملة الدولة التى سيتوجه إليها ، كانت البداية شراء ملابس أرخص سعرًا ثم تطور الأمر إلى تهريب العاج وقطع الغيار الخاصة بالسيارات ، وكذلك الأجهزة

الكهربائية والمنزلية والسجائر والتوابل وبعد حصول التجار على عملة الدولة يخرجون إلى مقاصدهم عبر « مدقات » في الصحراء تم تعبيدها خصيصًا للسيارات الجيب والنصف نقل التى كانت تستخدم فى هذه التجارة ، ولم يفت رجال التدين الجزائرى تجنيد بعض من العاملين فى أجهزة الأمن الحدودية والجمارك مقابل مبالغ شهرية ثابتة عُرفت باسم « الرواتب الخاصة » . وبدأت التجارة تنشط وتزداد وأصبحت أرباحها مغرية للغاية خاصة مع الكميات الضخمة التى كانت تدخل من حدود ليبيا على وجه التحديد ثم تصل إلى التجار بالجزائر الذين أنشأوا سوقًا سوداء لهذه التجارة وصلت إلى أحياء العاصمة ، وكذلك وهران ، ولم يعد يخفى على أحد أن الشيخ الملتحى هو الذى يقوم بنقل هذه البضائع إلى الأسواق الجزائرية .. ومنها - خاصة العاج والحيوانات النادرة - إلى الأسواق الأوربية .

وقد شكل هذا مصدرًا للسيطرة على نسبة كبيرة من تجارة السلع بالجزائر حتى إن الإحصاء الرسمى لدى أجهزة الأمن ذكر أن نسبة هذه السلع أصبحت فى ذلك الوقت تشكل حوالى ٧٪ من إجمالى السلع المتداولة ، وكان هذا شقًا عاديًا فى القضية .. لكن الأهم أن هؤلاء الأفراد بعد تشكيل جبهة الإنقاذ رسميًا أصبحوا ينقلون الأسلحة والمتفجرات ويتعاملون مع إرهابيين محترفين من دول أخرى كما أصبحت الصحراء مكانًا آمنًا خاصة فى شرق الجزائر لإخفاء كل ما لا يجب أن تراه العيون الرسمية ، إضافة إلى أن الأسواق فى المناطق النائية أصبحت مصدرًا أساسيًا لتصدير الدعوة إلى الجبهة ورجالها ، وأصبحت الأحكام التى يصدرها مشايخ الجبهة هى النافذة فى الشأن الاجتماعى ، ولم يعد أحد يجرؤ على معارضة من يعرف أنهم يملكون وسيلة العقاب وأنهم يمتلكون فعليًا رءوس أجهزة الأمن في تلك المناطق التى كان العمل بها يشبه النفى إلى بلدة « توكر » فى السودان بالنسبة للمصريين

منذ زمن بعيد .. وازدادت الدعوة إلى الانخراط فى صفوف الجبهة تارة بواسطة الإقناع وأخرى بواسطة توفير فرصة عمل فى التجارة ثم فى التوزيع . وانخرط المئات من السكان فى العمل مع إعفاء الجبهة حتى أن بعضهم حوّل استثماراته من البنوك « الربوية » الجزائرية إلى استثمار فى أموال التجارة الإنقاذية .. وقد خصصت الجبهة نسبة الـ ٢,٥٪ التى تدفع كزكاة لتمويل حملاتها الدعائية العسكرية وبلغ ما حصلت عليه الجبهة خلال عام ١٩٨٨ حوالى ٣٠ مليون فرنك فرنسى .. وألزمت الفتيات بالحجاب شرق وغرب الجزائر ، وأصبح تعليم المبادئ الخاصة بجبهة الإنقاذ مثار تباهى لكل من يثبت جدارته فى الفهم والحفظ والطاعة للأمير ، وقد تشكلت خلايا جهادية تابعة لعلى بلحاج كل مجموعة من خمسة أفراد تتدرب فيما بينها على أعمال الدفاع عن النفس ورياضات الكاراتيه والكونغ فو ، وتقوم بأعمال النهى عن المنكر كتحطيم واجهات المحال التى تعرض زيًا غير إسلامى أو خمور أو مساحيق تجميل .

وقد بدأت الجبهة فى هذا العام إلزام فتيات المدارس الثانوية بعدم ارتداء « الجوب » القصير أو « البنطلون » الجينز أو وضع المساحيق أثناء التوجه للمدرسة ، كما استولت على المساجد فى هذه المناطق وحولتها إلى أماكن للدعوة السلفية والجهادية مستغلة ضعف المعلومات للجزائريين فى الاتجاه الدينى وعدم فاعلية المؤسسة الدينية فى الجزائر .. وكان طبيعيًا أن تجد الدعوة صداها لدى المجتمع الجزائرى عقب الانفتاح السياسى الذى قاده الرئيس الشاذلى بن جديد والذى سمح بتشكيل أحزاب من كل شكل ونوع ، فيكفى أن تتوجه بطلب لتأسيس حزب حتى يصبح رسميًا ومن اللحظة الأولى طالما وقع على الطلب والبرنامج ثلاثة أشخاص على الأقل .. كما سمح بتأسيس صحف أخرى غير صحف جبهة التحرير التى شهدت فى ذلك الوقت

صراعًا ساخنًا بين قيادات كل منها له توجهه ورجاله .. وبالفعل صدرت صحف تابعة لجبهة الإنقاذ تدعو علنًا إلى أسلمة الجزائر ، وأصبح مدنى وبلحاج نجمين من نجوم المجتمع ، مدعوان إلى كل المناسبات يطلقان الأحاديث القوية ويبشران بأيديولوچية التحول الإسلامى .. والغريب أن المعارضين لم تكن لهم فاعلية لتحدثهم فقط واهتمامهم بالحريات المدنية التى لم يكن أحد من جبهة الإنقاذ يمسها بسوء فى المدن الكبرى حيث انتهجت الجبهة الدعوة والموعظة الحسنة فى كبريات المدن الجزائرية وبالتالى لم يتنبه أحد على الإطلاق لخطورة الموقف ، خاصة وأن الدعوة إلى العودة لأخلاقيات المجتمع الجزائرى العربية ورفض الارتباط بفرنسا كانت تجد صدى كبيرًا فى نفوس الجزائريين الذى كان كل منهم يشعر عمليًا بعدم رحيل الاستعمار الفرنسى ، وقد خُصصت صفحات كاملة من صحف جبهة الإنقاذ للحديث عن بطولات المجاهد الجزائرى ودور الإسلام فى الثورة الجزائرية إلى جانب الحديث عن تضحيات بعض الجزائريين لإنقاذ أفغانستان .. وكان التركيز على الشباب فى السن الصغيرة حيث صدرت صحيفة « شبابنا » لتخاطب الذين لا يزالون فى بداية المرحلة الثانوية ومن هم على أعتاب الجامعة تدعوهم للانخراط فى الجبهة والتمسك بأخلاقيات غير فرنسية في العلاقات مع الجنس الآخر .. وللتنظيم الشديد للجبهة وقوة تأثيرها نجحت فى تنظيم مظاهرة للدعاية لأعضاء الجبهة المرشحين فى المجالس البلدية بلغ تعداد المشاركين فيها نصف مليون فردًا الرجال والشباب فى الصفوف الأولى ثم الفتيات المحجبات فى الخلفية ، وبدأت وكالات الأنباء خاصة « فرنس برس » تتحدث عن الانقلاب الإسلامى فى الجزائر . وكأنت الاتصالات قد زادت كثافتها مع إيران والجماعة الإسلامية حيث يجرى تهريب بعض أفراد تلك الجماعة من مصر للجزائر قبل اعتقالهم من قِبَل أجهزة الأمن إلى « ميدان جهاد جديد » « لنصرة الله » ،

وكان هؤلاء على قدر من الاحتراف الدعائى أتقنوه فى مدارس الجماعة بأسيوط ، وطاف بعضهم عدة مدن مصرية وتورط فى أعمال عنف ووجدوا فى الجزائر أرضًا خصبة وتزوج اثنان منهم من فتيات جبهة الإنقاذ .

وكان من الطرائف التى رواها مندوب المخابرات الإيرانية وبعض أعضاء الجماعة الإسلامية الذين عادوا من الجزائر ذلك الخلط الذى يحدث عندما تخون العربية الضعيفة خطيب من الجبهة فيلجأ لاستخدام عبارة فرنسية وسط الحديث .. ففى إحدى المرات قال طارج « طارق » مصطفاوى أحد خطباء الجبهة : سينصرنا الله وسننجح فى تحويل دفة الأمر وإعادة الجزائر على المحجة البيضاء .. أليس الله على كل شىء - ثم توقف - أليس الله على كل شىء كابيل Capable ؟ أى قدير بالفرنسية .

■●■●■

الفصل الرابع

ميكروسكوب مصر .. وقلق فرنسا

شرقًا فى مصر .. وشمالاً فى فرنسا .. كانت حالة القلق متشابهة ، وإن كانت الأسباب مختلفة .. مصر لا تريد فى فنائها الخلفى دولة دينية ، خاصة وأن أجهزة المعلومات قد رصدت عن طريق عميل لها ما يجرى من اتصالات مع جبهة الإنقاذ فى الجزائر ، كما أن وجود مثل هذا النظام سيكون نقطة انطلاق يتحرك منها وإليها الإسلاميون فى مصر والمنطقة كلها . ووسط المقاطعة العربية والأمة الاقتصادية الطاحنة فإن مصر استشعرت خطرًا يهدد أمنها القومى فقررت التحرك سريعًا خاصة مع أنباء اكتساح جبهة الإنقاذ للانتخابات البلدية فى الجزائر أى أن تصريف أمور الدولة أصبح فى يد الإسلاميين هناك ، ورغم طلبات المعلومات المتكررة والتعاون والأمن مع الحكومة الجزائرية رأت مصر أن هذا غير كاف فقررت تدعيم وسائل الاستشعار فى الجزائر حتى تتعرف بنفسها على ما يجرى هناك .. وفى أحد الأجهزة الأمنية تقرر إيفاد العميد/ جمال فى مهمة رسمية للجزائر لاستطلاع

ما يجرى هناك .. وكانت تفاصيل الخطة تقضى باختراق جبهة الإنقاذ واكتشاف ما يجرى داخل قياداتها وتقرير ما يمكن عمله خصوصًا وأن انتخابات البرلمان كانت ستجرى بعد عامين وبضعة أشهر ، أى أنه من الممكن أن يوجد برلمان جزائرى تسيطر عليه القوى الإسلامية ومن ثم حكومة متطرفة على بعد عدة فراسخ من القاهرة ، وقد جرى تأمين دخول المندوب السرى تحت ستار رجل أعمال يريد استكشاف شؤون البيع والشراء والتصدير وخلافه وبالاتفاق مع أصدقاء مصر فى الجزائر جرى دخول الرجل ليبدأ رحلة البحث عن ما يجرى فى الجزائر ، وبشكل تفصيلى ودقيق فى آن واحد .

أما باريس فقد نشط جهاز المخابرات الفرنسية الشهير ، وأجرى اتصالات على مستويين الأول داخل فرنسا نفسها وتحديدًا عملائه فى إدارة الأمن الداخلى والمندسين وسط صفوف المهاجرين الجزائريين ، وكان أحد هؤلاء الضباط الذين تولوا عملية الاتصال بالعملاء من المعجبين والمؤيدين لـ « چان مارى لوبن » الزعيم اليمينى العنصرى الذى تصاعد نجمه آنذاك فى فرنسا ، ويرى « چاك كلود دومارسيه » أو هكذا كان الاسم الذى يتعامل به وقت تولى هذا الضابط تجنيد ثلاثة عملاء جدد فى صفوف مؤيدى الإنقاذ فى فرنسا مقابل تقديم خدمات وتسهيلات فى الإقامة إلى جانب مبالغ مالية كبيرة ، وقد سافر هؤلاء العملاء فى زيارات متكررة للجزائر ونجح اثنان منهم فى تجنيد عنصر مهم داخل جيش الإنقاذ الإسلامى ، وكان المطلوب منه هو تحديد «المزاج» الذى يتصرف به أعضاء هذا الجيش السرى ، والمدى الذى يمكن أن يذهب إليه أعضاؤه ، وتمكن هذان العميلان من التعرف على معلومة عادية ومهمة فى نفس الوقت بحيث ذكر لهم مندوبهم هناك أن على بلحاج هو المسيطر الفعلى على جيش الإنقاذ ، وأنه هو الذى أصدر أوامره لأعضاء من بين أفراده بتولى نوبات حراسة على المدن الجامعية للفتيات حتى لا يخرجن منها للقاء أصدقائهم من الشباب أو يدخل إليها بعض هؤلاء المتسللين .. كما

أن فتاة جزائرية داخل إحدى المدن تمكنت من التقاط صورة لهؤلاء « الخفراء » وقدمتها لصديقة فرنسية حتى يمكن لها شن حملة « حقوق إنسان » ضد جبهة الإنقاذ الإسلامية فى فرنسا ، والحقيقة أن الفتاة الفرنسية كانت هى الأخرى من بين عملاء جهاز المخابرات الفرنسى .

إضافة إلى التقارير الصحفية لمراسلى الصحف الفرنسية فى الجزائر فإن رجال أمن من أصدقاء فرنسا قد شرحوا الوضع المتدهور الذى تحولت معه المكاتب البلدية – رئاسة الأحياء – إلى أماكن للدعوة والتجنيد لصالح جبهة الإنقاذ .. كما أن أعضاء الإنقاذ يقومون بتقديم خدمات متنوعة للجزائريين أكثر من اهتمامهم بتنفيذ خطة الحكومة الجزائرية لهدفين : الأول اكتساب شعبية وتعاطف من المواطن الجزائرى ، والثانى إظهار عجز الحكومة عن تنفيذ برنامجها الإصلاحى .. أما الحقيقة الغائبة فى هذا كله فهى أن أعضاء الإنقاذ لم يكن لديهم برنامج لمواجهة المتطلبات التفصيلية الخاصة بكل حى ومدينة وما يتطلبه ذلك من معالجة لمشكلات صغيرة بقدر ما كانت شعاراتهم وأفكارهم عامة لإصلاح الوضع فى الجزائر .

وأكدت تقارير مندوب ثان من مصر بناءً على معلومات تم جمعها من أوساط صحفية ورسمية أن جبهة التحرير أصبحت شيئًا من الماضى وغير قادرة على مواجهة الإنقاذ ورجالاته ، كما أن المواطن الجزائرى لم يعد مستعداً لسماع أحاديث عن طرد الاستعمار الفرنسى ومغامرات بعض الشخصيات فى التخفى والهرب وبطولات بن بيلا أو حتى بومدين فقد كان الانفتاح قد كشف عن أشكال من الفساد السياسى والمالى أسقطت قناع الوطنية عن بعض الرموز. ونجحت آلة الإنقاذ الإعلامية فى تضخيمه وإعطائه أبعادًا دينية حيث إن من يفعل ذلك لا يهتم بالآخرة ولا يخاف الله ، ومع ارتفاع المستوى المعيشى والمادى لأعضاء الجبهة المنتخبين فإن أحداً لم يتمكن من اصطياد أخطاء فساد

لهؤلاء بل على العكس كان التركيز من جانب الحكومة والقوى السياسية الأخرى على عدم وجود برنامج واضح للتنمية لدى هؤلاء ، لكن أحدًا لم يلتفت لذلك أو بصورة أدق لم يتحرك الأمر إلى صورته الفاعلة لأن الخدمات الخاصة لكل المواطنين والتى يقدمها أعضاء الجبهة غطت على صوت المعارضة.. إضافة إلى تردى الوضع الاقتصادى فى الجزائر وتفشى البطالة مما جعل الجميع لا يثقون فى صداقة فرنسا والدول الأوربية وحتى الولايات المتحدة .. إضافة إلى فقدان من يضع خطة نهضة حقيقية لمواجهة الأزمة .. وخرجت صحف جبهة الإنقاذ تلعب على هذا الوتر لتسأل : « ماذا فعلوا ببرامجهم ؟ » و « أين هم أصدقاؤهم الذين يستخفون بالجزائر ؟ » وأصبحت العقدة لدى الحكومة هى ضغوط المنظمات المالية الدولية للإصلاح الذى يعنى انفجار الوضع .. ووجود جبهة الإنقاذ التى تبشر بعهد من الرخاء للمواطن الجزائرى . وعلى الرغم من أن الوضع كان واضحًا لفرنسا فإنها فكرت فى وثائقها السرية بشكل مختلف ، فقد كانت ترى أن سقوط الحكومة الجزائرية فى حالة ضعف يجعلها تهرول بشدة إلى النفوذ الفرنسى ومن ثم يضعف تعاونها القائم مع الولايات المتحدة ، كذلك فإن نجاح جبهة الإنقاذ المؤقت يكفل لفرنسا فرصة التدخل فى الجزائر بشكل رئيسى وتحت غطاء دولى . وكان الرهان الفرنسى على تردى الوضع أكثر منه على بقائه أو تطويره أو الحفاظ على ما هو موجود .. حيث كانت فرنسا تأمل أن يصل الإرهاب إلى قلب الحكومة الجزائرية فلا يجد أحد سوى الاستعانة بفرنسا .. لذلك كان الرهان على الجيش الجزائرى الذى ولا شك سيتدخل فى الوقت المناسب لإجهاض نجاح الجبهة ثم اشتعال المواجهة مع جيش الإنقاذ لأن الدراسة السلوكية والنفسية التى أجريت على « على بلحاج » وبعض قياداته أكدت أنهم على استعداد فى مرحلة معينة للجوء إلى العنف فى الداخل ، وبالتالى تصبح الأرض خصبة لتدخل فرنسا بغطاء دولى .

أما مصر فكانت رؤيتها مختلفة ، فالقلق داخل الجزائر الحليف فى ذلك الوقت سيؤدى إلى اهتزاز فى استقرار المنطقة ، وإلى مزيد من العنف وكانت مصر تخشى سلاح الإرهاب الذى تعانى منه بشدة وتعلم أنه من الممكن حدوث تدخل دولى مما يجعل ذلك فرصة لحدوث ما يشبهه فى مصر نفسها لو وصلت الأعمال الإرهابية إلى خارج مستوى السيطرة الأمنية ، وبالتالى فإن تأمين الجزائر والحفاظ عليها هو مصلحة قومية مصرية .. ولكن كيف والعلاقات ليست على المستوى القومى منذ المقاطعة العربية كما أن أى تدخل علنى مصرى فى الجزائر سيؤدى إلى خسارة مكتسبات خطوات سياسية ناجحة ساهمت بقدر كبير فى تطوير العلاقات وإزالة ضباب « كامب ديفيد » ، لذلك كانت الأفكار كلها تتجه إلى ضرورة بذل النصيحة الأمنية للجزائر وطرق مواجهة نشاط الجبهة .. لكن مصر لم تدرك أن الوضع مختلف فلا يمكن لأحد أن يحد بأى شكل من نشاط علنى مسموح به طبقًا للقانون فى الجزائر .. وأنه لا توجد قوة سياسية بديلة يمكن أن تطرح نفسها ، كما أن خطط الإصلاح الاقتصادى متعثرة وأسعار النفط فى انهيار وتدنى .

وأخيرًا التقط الميكروسكوب المصرى نشاطًا إيرانيًا فى صفوف جبهة الإنقاذ .. ومنذ تلك اللحظة علمت مصر على وجه اليقين أن للجبهة مجال آخر تتحرك فيه وأنه لابد من وجود نشاط عسكرى مسلح للإنقاذ يمينى تحت الستار ، وأن المسألة تتعدى مجرد حماية مدينة جامعية ، وعلى الفور بدأ البحث عن الوجه الآخر لجبهة الإنقاذ من القاهرة ذاتها حيث طلبت الأجهزة الأمنية من عملائها المندسين وسط صفوف الجماعات الإسلامية للبحث عن خط الاتصال مع الجزائر ، وكان الهدف هو تسديد ضربة الاتصال السرى بإيران والاستعداد لارتكاب عمليات إرهابية ضد الجزائريين كوسيلة لإسقاط قناع الإنقاذ عن جبهة الإنقاذ .

■ ● ■ ● ■

الفصل الخامس

عملاء الشيطان

فرنسا .. التواطؤ والمخابرات

مضت أكثر من سنة على اكتشاف وجود جيش الإنقاذ الإسلامى .. بعمل مشترك على المستوى الأمنى بين مصر والجزائر .. لكن أحداً لم يستطع تحديد حجمه ومدى قوته وقدرته .. تراوحت التقديرات بين ثلاثة وعشرة آلاف ، والرقم الحقيقى ما يزال مجهولاً .. فربما كان كل أعضاء جبهة الإنقاذ قد تلقوا تدريبات عسكرية .. وربما الصفوة المختارة المتطرفة أو قل الشديدة التطرف وحدها هى التى فعلت ذلك .. كان أيضاً الحديث المصرى الهامس فى أذن رجال الأمن فى الجزائر عن اختفاء عناصر عديدة من الأفغان الجزائريين من أفغانستان واحتمال دخولهم الجزائر بطريقة أو بأخرى ، لكن أحداً لم يمكنه تأكيد هذه التخمينات وأصبحت الصحافة الجزائرية تخاطب المواطن العادى عن خطر جبهة الإنقاذ ووجود رائحة الاتصال بإيران بشكل سرى واحتمالات وجود تنظيم متطرف ومسلح .. لكن أجراس الخطر دقت لم تـ

عالية بما يكفى كى يتنبه الجميع للخطر المحدق بالجزائر ، والحقيقة أن الخطر كان يتمثل فى مكان آخر إلى جوار كونه فى الجزائر .. فما يمكن أن يحدث فى الجزائر يجرى الإعداد له هناك شمالاً فى باريس .. حيث قررت فرنسا التى كانت قد ألمت بكل المعلومات الهامة عن جيش الإنقاذ عن طريق عملائها ومن ثم تمكنت من تجنيدهم بعد ذلك أن تعمل بطريقة مختلفة وعلى محاور فى خطة شيطانية محكمة وماكرة للغاية .. دفعت المخابرات الفرنسية بعنصر جزائرى مدرب يعمل فى صفوفها منذ عدة سنوات إلى الجزائر عن طريق عميل لها بعد أن انضم هذا العنصر إلى صفوف جبهة الإنقاذ فى فرنسا تاركًا حياة اللهو والمغامرة .. مترددًا على المساجد يتظاهر بالتوبة والعودة إلى « حزب الله » وبعد أن مر باختبارات عديدة تمكن من خلالها من إقناع مسؤولى جبهة الإنقاذ بخبراته العسكرية التى اكتسبها خلال عمله فى الجيش الجزائرى ، قرر هؤلاء عن طريق إلحاح العميل الدفع به للقاء على بلحاج شخصيًا فى الجزائر لمساعدته فى عمليات التدريب ، وبعد لقائه مع بلحاج الذى استمر ساعة تقريبًا عين مسئولاً عن العمليات فى غرب الجزائر وتمكن من وضع كافة التفاصيل الخاصة بجيش الإنقاذ أمام المخابرات الفرنسية التى قررت أن يتبنى هذا العميل فكرة تدريب الجيش على اتجاه آخر غير الذى أسس من أجله .. فكان هدف بلحاج هو حماية التحول الإسلامى عند نجاحه وتأمين الحركة الجزائرية .. إلا أن العميل أقنعه بعد أن أصبح أحد المقربين من أن الصدام مع الدول لابد وأن يحدث ، لذلك يجب أن يتم تدريب الأفراد على حرب العصابات ومواجهة القوات المسلحة والقيام « بعمليات استشهادية » ضد الجزائريين أنفسهم إذا ثبت تعاونهم مع الحكومة العلمانية ضد الجزائر ..

« ليعلم الجميع أن يد الجبهة ستصل إليهم لا محالة » .. وكان هدف فرنسا أن يتحرك هذا الجيش بكل وسائل العنف فى حالة تعرض على بلحاج إلى مكروه . وبالفعل تمكن العميل من وضع خطة حركة تعتمد على العنف والاغتيالات وتدبير المذابح فى مناطق محيطة بالعاصمة والولايات النائية فى حالة تعرض الحركة لأى إجهاض من جانب الدولة .. فى الوقت ذاته أوعزت فرنسا إلى رجال أمن من أصدقائها بعدم جدوى التعاون مع الحكومة الجزائرية فى الحصول على معلومات حول نشاط جيش الإنقاذ ، إضافة إلى ذلك فإن عليهم عدم التصدى لهذا التحرك الذى لن يكون موجهًا ضدهم على أية حال ، وبالتالى تكون قد ظهرت بمظهر من يريد الحفاظ على حياتهم وإبقائهم بعيدًا عن مواضع الخطر .

ثم بدأت اتصالات بشكل سرى ، وإن كان رسميًا مع قيادات الجيش الجزائرى خلال زياراتهم لفرنسا ، وكان الهدف إقناعهم بوجوب أن يحافظ الجيش على مكتسبات المجتمع فى الجزائر التى حصل عليها المواطن الجزائرى مع تبصيرهم بخطورة العزلة التى قد تتعرض لها الجزائر فى حالة فوز جبهة الإنقاذ حيث سيتيح ذلك للتطرف اليمينى أن يطالب باتخاذ إجراءات متشددة ضد الجزائر وضد مواطنيها فى فرنسا والغرب بصفة عامة . كان هدف فرنسا الإعداد لحرب أهلية بتدريب طرف واستعداء طرف مدرب لتصبح الساحة جاهزة ومعدة لتدخل دولى فى الجزائر بعد فترة .

كما نجحت فرنسا باتصالاتها فى تدبير بعض التواطؤ من قِبَل أجهزة الأمن لتسمح بحدوث أحداث إرهابية محدودة حتى يمكن إظهار جبهة

الإنقاذ على « صورتها الحقيقية » ، وبالتالى تهييج الرأى العام ضدها .. وهو الأمر الذى تستهدف منه فى الحقيقة إظهار الجزائر وحكومتها الوطنية بمظهر العاجز عن الحفاظ على الوضع فى الداخل . كانت التقارير تؤكد أن جبهة الإنقاذ ستفوز لا محالة بأغلبية مقاعد البرلمان فى الجزائر وهو ما راهنت عليه فرنسا ، لذلك أغمضت عينها عن الاتصالات بين جبهة الإنقاذ وإيران رغم معرفتها بها من خلال اتصالاتها الجيدة مع الحكومة الإيرانية فى ذلك الوقت .

أما فى الجزائر فكانت عمليات الدعاية للجبهة قد وصلت للذروة ، وتورط جيش الإنقاذ فى بعض العمليات الصغيرة التى استخدم فيها القوة ضد المعارضين وفى حماية الحملات الدعائية والإلزام بالحجاب .. وتأمين عمليات الجبهة التجارية والسياسية على السواء ، وظهر بالفعل وإن كان بشكل محدود وجود مثل هذا العمل ولم يعد أحد ينكر أن أعضاء الجبهة يمكنهم التحرك عسكريًا لمواجهة الأحداث ، وإن كان الحديث عن هذا الأمر لا يزال همسًا .

أما فى المؤسسة العسكرية الجزائرية فإن بعض الضباط قد أعرب عن تبرمه من السيولة السياسية والأخطار التى قد تحيط بالجزائر كنتيجة لما يجرى ، وبدأ الحوار عن مصير البلاد فى ظل قيادة جبهة الإنقاذ إذا ما فازت وتشكلت مجموعات بين الضباط هدفها حماية الجزائر إذا تعرضت لخطر .. كما كان الحديث عن وجوب تغيير القيادة السياسية لأسلوبها فى الحكم وإدارة البلاد يدور بشكل سرى .. ولأن طبيعة المؤسسة العسكرية فى الجزائر تسمح بحرية حركة إضافة إلى أن المخابرات الجزائرية كانت قد ضاقت من حالة

أسماها أحد تقاريرها « التسيب السياسى » قد أغمضت عينيها عن هذه الاتصالات والاجتماعات ولم تقم بدور فى مقاومتها لانشغالها بأمور جيش الإنقاذ ومتابعة ما يجرى فى البلاد من أحداث ، خاصة اتصالات الجبهة الخارجية التى بدأت تجد غزلاً عفيفًا من جانب بعض الحكومات طمعًا فى كسب ودها أن تصل للسلطة إضافة إلى اتصالها بحركات إسلامية فى تونس واليمن ، وكذلك مع المليونير السعودى بن لادن وأفغانستان إلى جانب إيران .. ووصلت أجهزة الاستخبارات الجزائرية إلى قناعة مفادها وجوب تحرك القوة العسكرية لحماية الجزائر ، وفى عام الحسم تمكنت جبهة الإنقاذ من تسيير مظاهرات مليونية أى يشارك فيها مليون فرد من مؤيدى الجبهة بإيعاز من إيران التى كان التحول فيها بنفس الطريقة ، كما تلقت الجبهة مباركة عمر عبد الرحمن وبعض أعضاء تنظيم الجهاد على الجهد الذى تبذله من أجل إقامة الصرح الإسلامى بالجزائر ، بل وجرت مناقشة وسائل الدعم التى ستقدمها الحكومة الجزائرية الإسلامية للحركة فى مصر وغيرها من الدول ، وكان الجميع فى مصر وأفغانستان وطهران واثقون من فواز الجبهة خاصة مع التأييد الكاسح لها فى داخل كبرى المدن الجزائرية .

وخلال تلك الفترة بدأ تأسيس حركة جزائرية داخل الجيش للتحرك فى الوقت المناسب ، وإجهاض أى نتيجة لفوز جبهة الإنقاذ بمقاعد البرلمان وتشكيل الحكومة .

ونضجت هذه الحركة وتمكنت من التغلغل داخل صفوف القوات المسلحة حتى أنها أصبحت تنظيمًا متكاملاً ، وبدأ وضع خطة التحرك للقيام بانقلاب لمواجهة فوز الجبهة المتوقع خلال الأسابيع القادمة .

وفى إيران بدأت منذ بداية العام تشكيل لجان متابعة لوضع خطة لدعم موقف حكومة جبهة الإنقاذ بعد فوزها المتوقع ، واستراتيجية جديدة لحركة إيران فى المنطقة من خلال موضع قدم على ساحل البحر المتوسط وفى إفريقيا للمرة الأولى وهو ما يعنى حصار مصر العدو اللدود إضافة إلى بقاء الخليج على الحياد نتيجة لظروفه الديموجرافية والعسكرية ، وانتهت الخطة إلى إثارة قلاقل فى تونس حتى يمكن إقامة حكومة إسلامية هناك أيضًا بحيث تصبح ليبيا المتعاطفة وتونس والجزائر المؤيدة والسودان المتأسلم بمثابة طوق يخنق مصر ويسهل سقوط الحكم فيها فى أيدى الجماعات الإسلامية .

وقبل أسبوع واحد من إجراء الانتخابات أصبحت فرنسا متأكدة أن السيناريو الذى شاركت فى وضعه أصبح على وشك أن يتحول إلى حقيقة ، وبالفعل أعدت خطة سريعة استعراضية هدفها إظهار الاستياء بالصورة العلنية مما سيحدث فى الجزائر لكنها الخطوة الأولى فى قطف الثمرة الجزائرية فقد زودت أسطولها فى البحر المتوسط بأسلحة ومعدات يمكنها القيام بعملية إنزال على سواحل الجزائر ، ووضعت خطة للاستيلاء على العاصمة وبدأت قوات تدخل سريع فرنسية تتواجد على السفن فى قطع الأسطول ، وكانت البداية هى إعلان حالة التأهب فى صفوف الأسطول كنوع من تخويف الجبهة ثم ترك السياسيين يتولون استصدار قرار دولى بالتدخل فى الجزائر على أن يتم ذلك فى غضون شهور من المذابح المتوقعة بين الجيش ومؤيدى الجبهة .

وعقب فوز جبهة الإنقاذ بأغلبية مقاعد البرلمان خرجت المظاهرات فى الجزائر وطهران ابتهاجًا بالنبأ ، وأعلنت الطوارئ فى الأسطول الفرنسى

وأصدرت الحكومة الإيرانية بيانًا أشادت فيه « بالشعب الجزائرى ورغبته فى أن يحكم بالإسلام » .

وعقب أيام قليلة تحركت القوات المسلحة الجزائرية وقامت بانقلابها الشهير وأقصى الرئيس بن جديد وأعلن عبد الرحمن بوضياف رئيسًا للجزائر وألغيت الانتخابات واعتقل على بلحاج وعباس مدنى وبدأ السيناريو الفرنسى فى طريقه للتحقق .

■ ● ■ ● ■

الفصل السادس

سيناريو الدماء فى الجزائر

كان كل اهتمام حركة الإنقاذ إظهار قوتها أمام الشعب الجزائرى ، والتفاعل مع طاقة الغضب مما جرى من إجهاض للانتخابات الديمقراطية من قبل مؤيدى الحركة .. الذين وصل عددهم إلى مليون نسمة من أبناء الجزائر.. وكانت نقطة الانفجار متمثلة فى احتجاز على بلحاج والإعلان عن تحديد إقامته.. وكانت هذه هى كلمة السر لانطلاق أعضاء جيش الإنقاذ إلى تنفيذ السيناريو الموضوع .. وعقب أسبوع واحد بدأت أعمال العنف تأخذ طريقها للظهور فى أنحاء متفرقة من جنوب وشرق الجزائر .. كانت التعليمات التى أصدرتها فرنسا لعميلها هو الإبلاغ عن أماكن قيادات هذا الجيش بالتدريج خلال ثلاثة أشهر حتى تصبح الحركة عنفًا خاصًا وليست مواجهة مع النظام الجزائرى .. كذلك فإن قرار هيئة الاستخبارات الجزائرية بالتغاضى عن مواجهة عمليات الإنقاذ فى بعض الأحيان لإلحاق تهمة الإرهاب بالجبهة لا يعلم أحد مَن وراءه .

وقد روى لى مدير كبير فى وكالة أنباء الجزائر .. أن بعض هذه العمليات يقوم بها رجال الأمن أنفسهم ، وأن الاتهامات تلحق بالجبهة .. وقد طَرَحْت على نفسى عدة تساؤلات سأترك تحديد إجاباتها للقارئ منها :

– إن العمليات العسكرية الموصوفة بالإرهاب لم يذهب ضحية لأكثر من ٩٩ بالمائة منها أى عنصر عسكرى ؟!

– إن العمليات العسكرية لجبهة الإنقاذ لم تكن موجهة ضد رموز الجيش أو الدولة أو هيئة مدنية ؟!

– ما قامت به جبهة الإنقاذ من عمليات كانت فى المناطق التى تسيطر عليها معنويًا ولها فيها أكبر عدد ممكن من الأتباع والمؤيدين وليست المناطق التى تنتمى لمعارضى الجبهة ؟!!!

كانت هذه التساؤلات محل حوار مع أحد قادة الأمن فى الجزائر ولم يرد على أى منها سوى بقوله : « إنهم يتخبطون » ، وكان هذا الصمت المريب يؤكد شكوكى فيما وصل إلىَّ من معلومات حول تورط أجهزة الأمن وقوى خارجية ولا أحد يستطيع أن ينكر أن اعتقال قادة جبهة الإنقاذ خاصة قيادة الجيش الإسلامى تتدفق بهذه الكثافة وهذه الدقة لدرجة اعتقال أحد قادة الجيش فى إحدى دورات المياه ؟! فأين كان من أبلغ وجمع هذه المعلومات قبل ذلك ولماذا لم يخطر أجهزة الأمن التى كانت تلهث للحصول على أى معلومات حول قيادات هذه الحركة ، والغريب أن معظم من تم اعتقالهم وثبت تورطهم فى قيادات الجناح العسكرى للجبهة كانوا معروفين فى تقارير وأوراق الأمن بأنهم عناصر « خاملة وعادية وغير مؤثرة » فى الجبهة ..؟!. كما أن الغريب أن إيران لم تصدر بيانًا رسميًا حول تلك الأمور بالرغم من تأييدها لجبهة الإنقاذ . كما لم تخرج مسيرة واحدة أو مظاهرة فى طهران أو أى مدينة إيرانية للتنديد بحملة

الحكومة الانقلابية فى الجزائر ضد الإسلاميين ولا حتى من قيادات حرس الثورة المعروف بتشدده .. كما أن الجماعات الإسلامية فى مصر لم تصدر بيانًا كالمعتاد تدين فيه ما حدث فى الجزائر ، وكيف لا تفعل وهو يمس حركة شاركت فى تربية أفرادها وتعاونت معهم !؟ وإلى أبعد مدى !؟ الغريب أن عمليات الإرهاب أو هكذا وصفت كانت تتم كلها بأسلوب بدائى يعتمد على مهاجمة المدنيين العزل من السلاح وذبحهم ، بينما ذكر لى مصدر فى الجماعة الإسلامية فى مصر أن شحنات أسلحة أوتوماتيكية تصل إلى حوالى ٥٠٠ قطعة يمتلكها أعضاء جبهة الإنقاذ .. وأن العمليات تتم كلها ضد نساء وأطفال وفتيات وشيوخ من المسنين بالرغم من الدروس الفقهية الكثيرة التى لقنها هذا المصدر وغيره من إيران فى فقه الجهاد ورسائل العذر بالجهل ، وتصف الجبهة نفسها فى أحد وثائقها « هؤلاء المتخاذلون بأنهم أهل بغى » وهو ما يعنى عدم التعقب أو القتل إلا لمن يحمل السلاح وفى ميدان القتال حسب أحكام قتال أهل البغى ..

الطريف أنه لم تحدث أى أعمال ضد الطبقة البورجوازية المؤيدة للانقلاب والمعارضة لجبهة الإنقاذ منذ نشأتها خاصة فى « وهران » أو وهران المشهورة باسم باريس الشرق ولا فى العاصمة الجزائرية نفسها .

وكان هذا أمرًا غريبًا للغاية فى حد ذاته فأى حركة ثورية تستهدف كبريات المدن والعاصمة بالأخص ، أما الأغرب فهو بقاء حالة التأهب فى قِطَع الأسطول الفرنسى لمدة ثلاثة أشهر كاملة ، وزيارات مسئولين جزائريين فى الأجهزة الأمنية لفرنسا .. كما كان الأغرب رغم الارتباط الاقتصادى الشديد محاولة فرنسا إلغاء الرحلات الجوية بينها وبين الجزائر كوسيلة أولية لفرض العزل على الجزائر وبسبب الأعمال التى تقوم بها جبهة الإنقاذ .. مع العلم بأن

هذا القرار لا يتخذ إلا فى حالة النية لفرض عقوبات على نظام سياسى معادى حسب سلوك السياسة الفرنسية المعروف مسبقًا ، ولولا صرخات رجال الأعمال الفرنسيين لتم تنفيذ هذا القرار الذى كان يكفل باختناق الجزائر فى ذلك الوقت .

والغريب أن فرنسا تزعمت الحملة فى الدفاع عن الشعب الجزائرى خلال أسبوع من هذا القرار ، وطالبت بحماية المدنيين فى الجزائر على الرغم من أن أعداد القتلى لم تكن تجاوزت مائة قتيل حتى تلك اللحظة وهو أمر يمكن أن يحدث إذا جرى سقوط طائرة فى المطار أو تصادم أتوبيسين .. أما الغريب فهو ما رواه لى نائب فى البرلمان الفرنسى زار القاهرة فى تلك الفترة وهو أن كل العمليات الموصوفة بالإرهاب كان يقوم بها فاعلوها مترجلين على الأقدام مع العلم بأن الجبهة كانت أحيانًا تنظم مسيرات بسيارات چيب للدعاية لحملتها الانتخابية ، كما أن معظم أعضاء الجبهة يمتلكون سيارات .. فالأغرب انتشار مكاتب تأجير السيارات فى الجزائر ومن كل شكل ولون وكيف يمكن تنفيذ عملية إرهابية من المفترض أن يعقبها مطاردة من أجهزة الأمن والفرار سيرًا على الأقدام ولحركة تمتلك حوالى ٨٠ مليون فرنكًا فرنسيًا ..؟! الغريب أيضًا أن فرنسا ساءت علاقتها بالحكومة الجزائرية لأبعد حد إلى الدرجة التى طلبت فيها الجزائر وساطة مصر لحل المشكلات مع فرنسا ، كما أن الحكومة الفرنسية طالبت الجزائر بسداد متأخرات الديون والإسراع بإجراء إصلاح اقتصادى فى نفس السنة ؟! وهو ما لم يفعله أشد خصوم الجزائر حتى إيران لم تفعل ذلك . ولم تطالب الولايات المتحدة الجزائر بسداد أقساط بعض الديون إلا فى السنة التالية رغم عدم التناغم بين السياستين الأمريكية والجزائرية منذ حرب الكويت وتأييد الجزائر شعبيًا للموقف العراقى .. بل وكان العديد من المسئولين الدبلوماسيين الجزائريين يؤيد موقف العراق ، وقام

الرئيس الجزائرى بزيارة بغداد وعدة دول بهدف إنقاذ العراق من الدمار ، بل وكانت الجزائر تهاجم طلعات قوات التحالف التى استهدفت مدنيين !؟

الغريب أن فرنسا وحتى عام ونصف طالبت بتدخل دولى لحماية أرواح المدنيين فى الجزائر ، ولولا الموقف المصرى الذى أعرب عن رفضه لأى تدخل دولى فى الجزائر لنجحت الحملة وفوجئ أبناء الجزائر بقوات دولية تنتشر فى بلادهم وبقيادة فرنسية ....!؟

■ ● ■ ● ■

الفصل السابع

مذابح على السُنّة الحكومية

كانت المشاهد غريبة للغاية .. ترسم لوحة قاتمة تتابع خيوطها الدموية الحمراء .. وتركيباتها بطريقة لا منطقية وغير معقولة .. تدعو للتأمل والبحث.. المذابح التى أعلنت أجهزة الإعلام الرسمية الجزائرية وكذلك المستقلة منها كانت بشعة ومروعة .. وكل أصابع الاتهام تشير إلى جبهة الإنقاذ الإسلامى «F.I.S» بدأت أولى طلقات الدم فى الانفجار فى تيزى أوزو غرب المنطقة الجنوبية ، حيث هاجم مسلحون فى الظلام وعقب أسبوع من حل الجبهة ومصادرة أموالها .. وهو القرار الذى كان معناه إعلان الحرب السياسية من قادة الانقلاب العسكرى على شرعية التواجد على الساحة لجبهة الإنقاذ ونقلها وقادتها كقطعة شطرنج إلى موقف « الحزب المحظور » متساوية مع أكراد تركيا والإخوان المسلمين فى دول عديدة مجاورة ، وهو الأمر الذى لابد أن يكون مجرد مقدمة لتحويل عناصر الجبهة إلى عقد منفرط يخضع

للمراقبة الأمنية والمتابعة والتضييق كما هى عادتنا فى دول المشرق العربى .. ولم يكن مستبعداً أن تدخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى عداد أعداء الثورة أو أعداء الوطن أيًا كان المسمى .. وربما يصل الأمر إلى حد الاتهام بالخيانة .. وكانت ملامح قرار حل الجبهة تنبئ بذلك بحيث فرض حظر على تحركات عباس مدنى وعلى بلحاج نائبه ثم تلا ذلك تحديد إقامة كليهما ، وشمل قرار مجلس الشورى الإسلامى الذى شكلته الجبهة لقيادة البلاد فى حالة فوزها فى الانتخابات التشريعية .. وكان يضم عناصر إسلامية ذات صفة تكنوقراطية وقانونية وعسكرية إلى جانب مفتى الجبهة الذى كان فى الحقيقة مجرد بوق يضفى شكلاً شرعيًا على أقوال وأحكام على بلحاج وقليلاً عباس مدنى ...

كانت المذبحة الأولى القائمة عملية غريبة للغاية إذ اقتحم خمسة مسلحين ملثمين سوبر ماركت ، وأطلقوا النار عشوائيًا على الزبائن كما استخدموا السلاح الأبيض أثناء العملية .

وكانت العملية الثانية هجوم مسلح على منطقة نائية فى الجنوب معظم المتواجدين فيها من مؤيدى الجبهة !؟

وتلا ذلك توالى العمليات فى الجنوب والغرب والأطلسى ، وترددت أنباء عن قتال بين الجبهة والحكومة الذى تحولت معه بالتدريج كلاشيهات الإعلام الرسمى إلى وصف الجبهة بالإرهاب مباشرة بعد أن كانت الألفاظ المستخدمة « تدين العنف » وتؤيد « الديمقراطية » ، والغريب أن صحيفة المجاهد لسان حال الحكم الجزائرى وجبهة التحرير الوطنى كانت آخر من وصف الجبهة بالإرهاب .

وبدأت عمليات أكثر طرافة - وعذرًا فى استخدام اللفظ - بحيث هاجمت مجموعات مسلحة مجموعة من الفتيات فى أماكن مختلفة وقامت بالاعتداء عليهن بالضرب المبرح بسبب عدم التزامهن بارتداء الحجاب .

ثم هاجمت مجموعة مسلحة عقب ذلك مسجد وقتلت عددًا من المصلين عقب أدائهم صلاة العشاء !؟.

وكانت معظم العمليات إن لم يكن كلها تتم أثناء حلول الظلام ودون الدخول إلى قلب المناطق التى تتم فيها بل عملية « استفراد » وانتقاء لمجموعة صغيرة لا يزيد عددها على عشرة أو خمسة عشر فردًا ليكونوا ضحية العملية..

وانفجرت أول قنبلة فى أحد أسواق سطيف وراح ضحيتها ثلاثة أفراد ، وتلا ذلك عدة انفجارات كان أبرزها سوق أهراس الذى أثارت عملية الانفجار فيه ضجة ضخمة للغاية .. وشاركت الصحافة الفرنسية والأمريكية بتحليلات وعناوين وأخبار من الموند دبلوماتيل إلى نيوزويك وجارديان لندن ودير شبيجل برلين . وهذه مجرد عينة لكن لها معنى سيكون واضحًا عقب ذلك . والطريف أن عددًا من هذه الصحف والمجلات كان يشير بخبث ومن طرف خفى لمسألة تأييد الجبهة للعراق في حربه ضد قوات التحالف ، ونشرت صور للمسيرات التى قام بها أنصار «F.I.S» لمساندة صدام حسين ورجاله ، والفتاوى الشرعية بالجهاد ضد أمريكا ودول الغرب لصالح مسلمى العراق فى مواجهة « حملة صليبية ثامنة » ، كما أبرزت الصحف الخطورة التى تواجهها تونس والمغرب واحتمال « عدوى » « الإسلاميين » إليها خاصة إلى راشد غنوشى رئيس الحركة الإسلامية التونسية والذى كان مقيمًا فى جابوس « قابوس » على

الحدود القريبة من الجزائر ، حتى أن الأهرام استخدم في بعض تحليلاته لكاتب كان يقيم في تونس عنوان يقول « فى تونس يخافون على الجزائر » وأصبحت معزوفة الصحف المغربية كلها حدوتة العدوى وحكاية السقوط المنتظر فى بئر التطرف الدينى ...

أما تحليل ما يحدث فهو أن العمليات تمت كلها فى مناطق تتمتع فيها الجبهة بالشعبية وليس مجرد النفوذ كما أن الانتماءات العائلية كانت قوية فى كل تلك المناطق ، أى أنها إن صحت يجب أن تسمى حربًا عائلية وليس حربًا أهلية أو معركة سياسية بالسلاح ، والغريب أن معظم تلك المناطق كان ينتمى سلوكيًا إلى أفكار الجبهة وأعضاؤها كانوا من بين المحبوبين والوجوه القريبة من قلوب جماهير الجنوب والغرب .

إن عمليات الجبهة المزعومة كانت تتم فى الغالب فى أماكن لا تثير شهية أعتى المتطرفين دينيًا لتنفيذها والقيام بها .. مسجد عقب الصلاة .. سوبر ماركت ليس به خمور .. فتيات لا يرتدين الحجاب ، وهو أمر لم يصل مع أعضاء الجبهة إلى حد إنزال العقاب قبل أن تصبح محظورة .

كما أن الطريف أن عددًا من كبار أمراء الجبهة فى تلك المناطق كانوا لا يعرفون أى واحد من بين القائمين بالعملية حسب الأوصاف التى يتناقلها الشهود وتلوكها الألسنة ، وكانت النغمة الناقصة هى صور المتهمين الذين يقبض عليهم أو يلقى بعضهم مصرعه خلال المواجهة الوهمية مع قوات الأمن الجزائرية ، وإن تزامن عمليات المقاومة مع إجراءات من قبل الحكومة لم يكن موجودًا بل أحيانًا يسبق به حكومات الانقلاب وما تبعها من أنظمة انقلابية ثم الصمت الرهيب الذى لم يخترقه أحد من المخابرات الجزائرية والجيش حول أى دور لهم فى المواجهة وهم يحكمون ويتحكمون ويحاكمون ... وصحف الغرب

التى أرادت الاستفادة فى ضرب الإسلاميين في تونس الذين تعتبر أفكارهم من وجهة نظر الإسلاميين المصريين والجزائريين « أزهرية » وهو مصطلح فى عرف جماعات الإسلام السياسى يعنى الاتهام ببيع الفقيه للسلطان وما يريده وما يطلبه ، حسب تعبير عبود الزمر . كما أن الحركة الإسلامية فى المغرب كانت صفرًا كبيرًا Un Grand 0 لأنه لا توجد أى حركة سياسية من أى نوع فى المملكة منذ الجنرال « أوفقير الرهيب » الذى أرسى دعائم « مملكة الخوف المغربية » على هيئة مؤسسات أمنية أقوى فى قبضتها من السفاك ، أما الأمر المثير للدهشة فهو أن العمليات التى يقوم بها « جيش الإنقاذ الإسلامى » كانت متفرقة وغير مترابطة أو تتم وفق خطة ولم تهاجم مدن الرفاهية والانحلال الأخلاقى مثل « وهرا » كما يسمونها بالجزائر أو « وهران » كما نعرفها ، وهى فى خلاعتها أصبحت « باريس الشرق » وروى مصدر كبير فى أجهزة الأمن الجزائرية يعمل كصحفى فى وكالة الأنباء الرسمية بطريقة « الكوموفلاج » أن الجيش خطط لعمليات صغيرة متفرقة ولم يكن يستطيع أن يلقى حتى بعدها القبض على عدد كبير من الإسلاميين لانشغاله بترتيب نفيه من الداخل والسيطرة على الحكم وإدأرة الرول واكتساب الشرعية .. عربيًا ودوليًا .. ولم تكن لديه الإمكانيات للدخول فى ذلك الوقت فى مواجهة مع الإسلاميين وقال لى هادى : « كنا بنعمل العمليات – يقصد المذابح – ونجول « نقول » الإسلاميين عملوها » وقال إن ضابطًا يدعى محمد سويديه قام وحده بعشرين عملية تفاصيل إحداها كما يلى :

« طلبت القيادة العليا من الوحدة الخاصة القبض على عدد معين من العناصر التابعة للجبهة .. ووضعت الخطة التى تقتضى بتدبير مذبحة لعشرين فردًا من المزارعين يتبعها إلقاء القبض على المتواجدين فى أقرب مكان ..

وكان أحد المساجد التابع للجبهة وعقب تنفيذ المذبحة بأيدى سويديه ورفاقه توجهوا للقبض على أعضاء الجبهة ففوجئوا بوابل من النيران يخرج من المسجد ، كما أن خطأ حدث فى إحدى الصحف حيث ذكرت مكان اتجاه فرار الإسلاميين منفذى المذبحة على العكس تمامًا « اتجاه المسجد » وكان أمرًا طريفًا لأن الضباط الذين أدلوا بالتصريحات للصحيفة أشاروا خطأ فى الظلام إلى المكان الذى جاء منه منفذو العملية .. عفوًا .. الطريق الذى سلكوه هم أنفسهم .. أى أنهم منفذى العملية .

أما مصادر وزارة الخارجية فقالت : إن حكومات فرنسا وألمانيا وبريطانيا تعهدت بمنح الجزائر فرصة للحصول على مساعدات بشرط مواجهة الإسلاميين وتسديد ضربات كل فترة لتأكيد ثبات واستقرار الوضع الأمنى فى الجزائر ، وكان كل ما حصلت عليه حكومة الانقلاب وعود وكمية لا بأس بها من الكلام المعسول .. أما الأغرب فهو أن البربر الذين كانوا ضد القومية العربية وجبهة التحرير وبعضهم من أنصار الجبهة الإسلامية لم يتعرض أى واحد منهم للاعتقال أو المواجهة لقوة نفوذهم وتعثر مواجهة رد الفعل المحتمل .. ثم ماذا ؟!!!

اندفع بعض الإسلاميين المتشددين للقيام بعمليات ضد الحكومة والدخول فى مواجهات مع ضباط الأمن والهجوم على مخافر الشرطة .. وكان هذا هو ما تريده حكومة الانقلاب .. كى تجد ذريعة للقيام بعمليات مذابح .. ثم تصفية أكبر عدد ممكن من عناصر الجبهة .. وكانت شهادات الشهود لا تشير إلى زى إسلامى أو لحية وحتى التحقيقات لم تشر إلى أسلحة وطلقات من نوع يختلف عن النوع الحكومى ، وكان الأغرب استخدام السلاح الأبيض فى عملية تصفية

واغتيـال جمـاعى بالرغـم من أن على كـافى الرئيس الجـزائرى المؤقت وكـذلك عبد الرحمن بوضياف أشار مـرارًا إلى أن الجبهة مسلحة بشكل جيد وكانت الأسلحة تصل إليها كثيرًا وبكثرة من عدة دول مجاورة وبعض العمليات قام بها الإسلاميون فعلاً لكنها فى مصاف الاغتيالات الفردية لصحفى أو كاتب أو من له مـوقف مـعـاد للجبـهـة من رجال الأمـن ولم تصل لحـد المذبحة وتمت كلهـا بالبنادق الآلية ولم يستخدم فيها سلاح أبيض ، أما الألطف فهو أنه لم يقع أى تبـادل لإطلاق النـار مع الحكوميين لأنهم ببسـاطة يخـافون « برشـا » أى كثيـرًا وبالتعبير الجزائرى القح « زوروف » .

■ ● ■ ● ■

الفصل الثامن

مصرع بوضياف
« الأسرار الكاملة لاغتيال الرئيس »

كان الوضع فى الجزائر عقب الانقلاب مميعًا وسائلاً .. لبى طلبات الطمأنينة السياسية لدى بعض رموز الشارع الجزائرى وقطاعات من المواطنين الذين أزعجهم احتمال انقلاب تركيبة العادات المتفرنسة للشارع والحياة الجزائرية واضطراب مصالحهم المالية .. كما أن رجال الأعمال الصاعدين الذين شكلوا مافيا اقتصادية تدور فى فلك خدمات المؤسسات المالية والاقتصادية الفرنسية مثل إليهم انقلاب الوضع فى الجزائر إذا ما فازت جبهة الإنقاذ بالانتخابات ووصلت إلى الحكم بمثابة الكارثة المحققة ؛ حيث كان الإسلاميون يندّدون بالاتصالات الاقتصادية والتبعية لفرنسا والعمل لغير الصالح الوطنى والإسلامى .. آخرين ممن يرون أن دور الجزائر السياسى مرهون بقوة ومتانة العلاقات مع الشريك الفرنسى الذى اعتبروه منفذًا للدخول إلى الساحة السياسية الدولية وسندًا قويًا فى كل المحافل وإن أى

خلافات هى مجرد سحابة صيف طارئة ستزول فى وقت قريب .. كما أن سلوك الإسلاميين أنفسهم كان مقلقًا للكثيرين حتى من مؤيديهم الذين اعتبر بعضهم خاصة المتفائلين أن هذه السلوكيات مردها الأسلوب الراديكالى لإدارة الصراع السياسى والانتخابى مع الخصوم ، والذى يتغير بالتأكيد عقب وصولهم للحكم ..

واكتشف الجميع أن الجزائر سقطت فريسة للتوتر والقلق قبل الانقلاب .. وفى براثن الخوف من المجهول بعده .. أما الأهم فهو أن الجميع بدأ يطرح تساؤلاً مقلقًا : ماذا سيفعل جنرالات المؤسسة العسكرية بالقضية الوطنية .. وملفات كثيرة انفجرت خلال الحملة الانتخابية التى سقطت فيها عقول الأمة فى مفاجأة كم المعلومات الذى ألقاه الإسلاميون فى سماء الجزائر يتعلق بكل تفاصيل الأداء الحكومى بما فى ذلك الأيديولوچية التى حكمت الجزائر لفترة طويلة منذ الاستقلال وبات واجبًا أن تكون هناك إجابات وإجراءات من قبل أى قادم ليتسلم عصا الحكم فى الدولة حول كل ما تم طرحه من قبل الإسلاميين عقب أسبوع من تاريخ ١١ يناير عام ١٩٩٢ أنهم لا يتوافر فيهم من يستطيع مواجهة الموقف لعدة أسباب أهمها : أنه ليس من الجنرالات من يريد الظهور مظهر المسؤول عن أحداث الانقلابات والعنف الدموى الذى تبعها .. ولا يوجد من هو قادر على الانفراد الديكتاتورى بالسلطة العسكرية فعليًا لأن شركاء الانقلاب من القوة بحيث لن يسمح أحدهم أو جميعهم بتقليص جزء من النفوذ ولو متظاهرًا بذلك .. والثالث أن الحكم المدنى أصبح فكرة جزائرية لا يمكن قبول غيرها والقوى الأوربية حتى الساخطة منها على جبهة الإنقاذ لن تستطيع اتخاذ موقف يقبل فيه وجود أوليجارشية عسكرية تحكم دولة فى عصر ارتفعت فيه شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان بواسطة حكومات هذه الدول نفسها،

وبالتالى بدأ البحث عن من يحكم الجزائر وكان مشهدًا طريفًا أن يطرح قادة الانقلاب على أنفسهم هذا السؤال « من يمكن أن يكون رئيسًا لنا ؟ » وبدت الجزائر كسيارة طائشة تبحث عن سائق مدرب ومحترف لكن بشرط أن يحمل رخصة قيادة صالحة وله دراية بالطرق والمنحدرات ، ويستطيع القيادة وسط الضباب السياسى والشبورة الإسلامية دون أن يصطدم فى أى حادث مفاجئ بأحدهم ، خاصة قوى بعينها ورموزها .. وكان الغريب أن أجهزة الاستخبارات ومراكز القوى العسكرية قد اختارت بوضياف وكانت النهاية أغرب لأن هذه القوى وجدت أن حافلة القيادة السياسية للجزائر قادمة فى الاتجاه المعاكس وبسرعة جنونية وأنها ستصطدم بهم لا محالة فى حادث له صفة الشرعية ضد الفساد والديكتاتورية والاختلاس والتلاعب بمقدرات الجزائر .. فقررت أن تطلق الرصاص على قائد السيارة قبل مسافة كافية من وقوع الحادث وذهابهم ضحية شعار بوضياف « الجزائر قبل كل شىء » ، ولكن الأحداث ليست مجرد اغتيال رئيس بل هى ضوء مبهر كشف حقائق مفزعة عما يحدث فى ذلك البلد خلف الكواليس وفى الظلام .. ودور القوى الدولية خاصة فرنسا النور والحرية وأوهام الثورة والباستيل .. وفى المذابح والاغتيال واضطراب الأوضاع فى الشرق الأوسط لتكمل بذلك الدور الأمريكى فى إسقاط العراق والخليج معًا وحصار الدور العربى ليتحول من جديد بعيدًا عن أى دور سياسى من أى نوع .. وأى استقلالية أو تفكير فى المنافسة ، إضافة إلى عقاب الجزائر عن الدم والكرامة الفرنسية التى أريقت خلال الثورة وفى تجميد معاهدة إيفيان عقب توقيعها .. ولتعود انطوانيت الفرنسية سيدة المغرب العربى فعليًا وعمليًا وسياسيًا .. وسأترك مصدرًا هامًا فى المخابرات السرية الجزائرية المعروفة باسم « مديرية المخابرات الوطنية » ليروى هذه الأسرار التى أصابتنى

أنا شخصيًا بذهول وبدرجة كبيرة .. فلنستمع إلى أقوال هذا الرجل : « عقب الانقلاب العسكرى فى الجزائر يوم ١١ يناير « كانون الثانى » ١٩٩٢ أراد جنرالات الجيش القمعيون إيجاد وسيلة لتهدئة المواطنين الساخطين أثر إيقاف المسار الانتخابى من جهة وإبعاد الجيش من واجهة قيادة الدولة من جهة أخرى.. كانوا يدركون أن فى مصلحتهم التحرك وراء حكومة من يزعم أنها مدنية تفاديًا لانتقادات الدول الغربية التى رغم ارتياحها لعدم وصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى الحكم الذاتى - لا تستطيع دعم ديكتاتورية عسكرية مباشرة .. وتعين على الجنرالات وهم : خالد نزار وعبد الملك قنايزيه ومحمد العمارى ومحمد تواتى ومحمد مدين إيجاد رئيس لدولة يتمتع بمواصفات معينة وتتوفر فيه معايير محددة . وكقاعدة انطلاق ، فقد كان المعيار الأول مفروغًا منه . فالشخص الذى يقع عليه الاختيار يجب أن يكون من قدماء المجاهدين وله ماض لا يهاب وأن يكون - إن أمكن - ضحية لنظام الشاذلى وحتى لنظام بومدين ، كما يجب أن يكون بعيدًا كل البعد عن كل الانقسامات السياسية » .. ويستكمل « ولم تكن هذه المعايير متوفرة لدى الكثيرين ممن يمكن ترشيحهم لمنصب رئيس دولة .. ويكاد يكون من باب الصدف أن وقع اسم محمد بوضياف على لسان الجنرال نزار .. فبوضياف رجل ذو وزن ثقيل وتتوفر فيه كل الشروط المطلوبة .. . لكن المشكل الكبير الذى كان مطروحًا هو : هل سيقبل السيد بوضياف بمنصب محرج وقد ابتعد عن السياسة منذ زمن بعيد ليتفرغ كلية لأعماله الخاصة وأسرته ؟ حينئذ قرر الجنرالات إرسال « صديق قديم » لإبلاغه بالاقتراح ..

وكان ذلك الصديق هو على هارون ، وكانت مهمة هذا الأخير حساسة جدًا حيث حبس جميع الجنرالات الذين كانوا فى الأمانة العامة لوزارة الدفاع

الوطنى أنفاسهم فى انتظار الجواب بالقبول أو الرفض من طرف بوضياف .. وفى المغرب التقى الصديقان فى بيت « سى محمد » حيث أطلع على هارون بوضياف على هدف زيارته بعاطفة جياشة ، فوعده بوضياف الذى تأثر بالعرض دون أن يتفاجأ به بالتفكير فى الموضوع وإبلاغهم بما يقرره فى أقرب الآجال وبعد مشاروات مع أسرته وصديق آخر له يعمل طبيبًا .. ووافق بوضياف على الطلب ليس لعظمة المنصب بل لأن الساعة تنذر بالخطر فى الجزائر والوضع الذى أطلق عليه على هارون ينذر بالكارثة ..

وباشر بوضياف اتصالاته الأولى من المغرب حيث اتصل بأعضاء قدامى فى حزب الثورة الاشتراكى وأطلع الملك حسين الثانى على الموضوع الذى اعتبره هدية السماء طامعًا فى أن تجد أزمة الصحراء الغربية عنئذ مخرجًا لها » .. « وأبلغ على هارون چنرالات الجزائر الذين ظنوا انهم وجدوا حلاً للأزمة الدستورية التى تهدد مصالحهم الشخصية فأعلنوا الخبر للعامة وبدأوا فى التحضير استعدادًا لاستقبال منقذ الجزائر وتم إطلاع حكومة باريس بهذا الخبر فى نفس الليلة التى قرر فيها النظام الفرنسى الاتصال ببوضياف الذى كان معروفًا لدى الفرنسيين لشغله منصب ضابط مساعد فى الجيش الفرنسى سابقًا وحوزه « أى حائز » على ميدالية عسكرية وصليب الحرب الفرنسية .. إذن ليس هناك من اختيار من شأنه أن يرضى أصدقاءهم فيما وراء البحر أكثر من هذا الاختيار ؟ وبالتالى تكون الثغرة قد سدت وأعيدت الشرعية للقيادة السياسية فى البلد .. وكان نزار قد ساهم شخصيًا فى تزكية بوضياف رئيسًا على رأس المؤسسة العسكرية .. غير أن بعض الضباط السامين .. « أى الرتب العليا » .. فى الجيش الذى شجبوا هذا الاختيار اعتبروا هذه الخطوة إهانة لهم فلم ينسوا أن هذه الشخصية الثورية بوضياف انحازت لجانب الملك

حسين أيام المسيرة الخضراء التى أدت إلى نشوب حرب الإخوة « أى المغرب والجزائر » ، وراح ضحيتها مئات الجنود الجزائريين دون ذكر الذين اعتبروا فى عداد المفقودين والمعتقلين .. » واستطرد « لم يشك بوضياف – ٧٣ سنة – أنه عائد إلى الجزائر لشغل أعلى المناصب القيادية والقاضى الأول فى البلاد .. وأنه سيعامل معاملة الملوك .. وكونه قضى مدة طويلة بعيداً عن الجزائر شكل له عائقًا إلا أن ذلك يخدم نسور وزارة الدفاع الوطنى خدمة كبيرة .. بيد أنه بمجرد وصوله إلى قصر الرئاسة أدرك بوضياف بسرعة نسبية متطلبات حياته الجديدة .. وسرعان ما بدأ يكشف أسرار دولة على وشك الخراب على كل الأصعدة . والأخطر من ذلك أنه وجد نفسه على حالة حرب أهلية مستترة وراء تقارير أمنية كاذبة » حيث كان « يوقع على كل الإجراءات الأمنية المتخذة ضد مناصرى الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذين كانوا حسب تلك التقارير يعرضون مستقبل الجزائر إلى خطر عموم الفوضى الشاملة » ... « لقد كان بوضياف مقيداً من قبل صناع القرار فى وزارة الدفاع الذين شاطرهم آراءهم فى البداية على الأقل من دون أى تعليق أو تعقيب ومع مرور الوقت شرع بوضياف فى التحرر وحاول جلب المقربين من حوله » .

● بداية الصراع .. طريق النهاية ؟!

«لكنه لم يجد صدى كبيرًا لدى ضباط الجيش الذين ألغوا مراسم تنصيب العديد من الأشخاص الذين أرادهم بوضياف حوله فيما كثرت الشجارات القوية الشفوية مع مسؤولين ساميين فى وزارة الدفاع لأن هؤلاء كانوا يصدرون أوامر مناقضة لأوامره .. كما تقلص نظام الحرية فى عمله تدريجيًا بتدخل الجيش .. وكانت كل اتصالات بوضياف مسجلة ومراقبة على الدوام وعن قرب

وإذا دعت الضرورة للتخلص من الشخصيات التى كان يتصل بها بوضياف ، فإن قناصى الجنرال توفيق رهن الاستعداد للقيام بالمهمة .. لم يتفطن بوضياف .. إن مساندة شعبية شرعية قوية هى الوحيدة التى تمتد بقوة كافية لإجراء التغييرات التى يراها ضرورية لإخراج الجزائر من أزمتها إلا فى نهاية المطاف !؟ » .. « لكن هذه التغييرات لم تعجب القوى « الغادرة » فى السلطة لأن لهذه القوى التى كانت تملى سيناريوهات السياسة الجزائرية فى مختلف الأوقات أهدافًا أخرى . وقد أوصى بعض الأوفياء فى السلطة بوضياف باتخاذ الحذر ، كما تعرض رئيس مكتبه لمضايقات عن طريق الهاتف تارة ومبعوثى وزارة الدفاع الوطنى الذين طلبوا منه تهدئة السى « محمد » تارة أخرى لأن هذا الأخير « بوضياف » كان كثيرًا ما يتخذ قرارات من دون الرجوع إلى قادة وزراء الدفاع ، وما زاد الطين بلة قرار بوضياف ورأيه المتصلب لإعادة محاكمة الجنرال « بلوصيف » أمين عام وزارة الدفاع فى عهد الشاذلى ابن جديد ، وبهذا يكون قد رفع تحديًا جريئًا فى وجه بارونات الجزائر . عزم بوضياف على المضى فى ذلك بعد مشاورات كان أجراها مع قاصدى مرباح مسؤول المخابرات العسكرية سابقًا وتجدر الإشارة إلى أن هذين الرجلين كانا يعرفان بعضهما البعض جيدًا ومن نفس التيار السياسى ، ولهذا السبب تعهد مرباح بمساندة هذا الرجل الذى كان يكن له الاحترام نفسه .

وشكلت مساندة قاصدى مرباح نصرًا كبيرًا لبوضياف خاصة وأن هذا الأخير يعد من دون شك من القلائل المطلعين على الحقيقة الجزائرية ، كما يعرف من هم الأعداء اللدودين فى السلطة ولمحاربتهم كان بحاجة لرئيس مثل بوضياف لدعمه ، وكانت اتصالات مرباح واسعة ومهمة بما فيها توفيق الذى كان يشغل رتبة "S.M" عندما كان مرباح يشغل منصب قائد الأمن

العسكرى «S.A» استطاع أن يحصل على وعد بالمساعدة تمثل فى ضمان نزاهة ضباط الأمن بخصوص التغييرات التى كان الرئيس بوضياف ينوى إدخالها لإخراج البلاد من أزمتها ، وبات قيام توفيق بدور مزدوج فى لعبة واحدة أمرًا ضروريًا ، ويذكر أن منصبه حينئذ كان غنيمة تكالب عليها حساد آخرون كانوا خطرين ..

« لما حان وقت محاكمة الچنرال مصطفى بلوصيف مجددًا قام الچنرال توفيق بنشر تفاصيل قضية حاج بتو حيث كان ضباط الأمن على علم بصفقاته غير القانونية مع بلدان الصحراء منذ مدة طويلة فى الصحافة الوطنية بهدف صرف الأنظار عن المحاكمة ، لكن فى الحقيقة لم يكان الحاج بتو سوى واحد من مجموعة كبيرة وصلت إلى غاية الچنرال العربى بلخير وكان من شأن قضية بلوصيف المعاد النظر فيها بكل امتداداتها أن تجر معها كلاً من الرئيسين الشاذلى بن جديد والعربى بلخير وآخرين كانوا مذنبين أكثر من بلوصيف نفسه، وإن تمت محاكمة بلوصيف بتهمة تهريب مبلغ مالى بسيط نسبيًا بالمقارنة مع المبالغ التى هربها آخرون فسوف يؤدى ذلك إلى محاكمة الشاذلى وخاصة « العربى بلخير » الذى كان مدير ديوان الرئيس بتهمة الخيانة العظمى بناء على طبيعة الحقائق المتصلة بهذه القضية .

« بدأت القصة بمشروع إقامة تغطية لكل الجزائر بأجهزة الرادار تقدم له العربى بلخير لحساب الحكومة الفرنسية ، لكن الچنرال بلوصيف الذى يشغل منصب الأمين العام لوزارة الدفاع الوطنى المشروع .. بسبب تكلفته الخيالية آنذاك والتى تتجاوز الأربع مليارات فرنك فرنسى .. كما سيضع نظام الدفاع الجوى تحت سيطرة فرنسا .. وهذا هو السبب الذى جعل بلوصيف يرفض تبنى المشروع برغم الضغوط التى مارسها عليه العربى بلخير والشاذلى ..

وعقابًا لبلوصيف على رفض المشروع اتهمه الشادلى رسميًا بالفساد وسوء الإدارة مستعينًا بأدلة قدمها له بلخير حصل عليها من أصدقائه الفرنسيين منها : تفاصيل حساب بنكى فى باريس باسم بلوصيف وشرائط مرئية تجلب له الشبهات يشاهد فيها برفقة عميلات فى الاستخبارات الفرنسية من أصل لبنانى ، وكذلك تفاصيل متعلقة لعيادة خاصة شهيرة « مستشفى » بمدينة نويى الفرنسية كان يستلم منها أرباحًا كبيرة « نتيجة لإحالة مرضى من العسكريين إليها » . وكانت فرنسا مستاءة من هذه المحاكمة التى كانت ستؤدى - دون شك إلى كشف العلاقات الجارية بين بلخير والسلطات الفرنسية عن طريق « چاك اتالى » صديق حميم للرئيس ميتران ..

كان بوضياف يرغب فى التطهير ومحاكمة المذنبين علنًا ومرة أخرى قدم مرباح لبوضياف ملفًا « يتكون من ثلاثمائة صفحة تناولت نشاطات بعض العناصر فى السلطة » وهكذا تمكن بوضياف من اختيار ضابط كبير من مديرية المخابرات رئيسًا لبعثة خاصة من أقارب مرباح وصديقًا شخصيًا للچنرال السعيدى فوضيل هو العقيد مراد « الاسم الحركى » المعروف بمعالجة العمليات « الأكثر حساسية » ، « قدم العقيد مراد تقريرًا مبدئيًا تناول ملخصًا للخسائر الناجمة عن الفساد ونفوذ المافيا السياسية والمالية فى الجزائر ، وتكملة لملف المعلومات الذى قدمه قاصدى مرباح وخطة مفصلة إضافة إلى الأدلة التى جمعها مرباح خلال خدمة دامت ١٨ عامًا فى الحكومة ، والتى تضمنت عمليات تهريب أموال وغسيلها فى صورة أملاك عقارية فى فرنسا وسويسرا (حوالى ٦٥ مليار دولار تبخرت فى الجزائر فى ١٢ عام) .. وكلف بوضياف العقيد مراد بالتحقيق فى تلك التهريبات المالية ومحاولة استرجاع جزء منها على الأقل ، ولم يتردد الرئيس فى الاتصال مباشرة بالوزير الأول

الفرنسى « رئيس الوزراء » آنذاك بيير بيرجفوا والطلب منه شخصيًا دعمه لإلقاء الضوء على نشاطات بعض المسؤولين الجزائريين فى فرنسا .. وتعهد بيرجفوا بالنظر فى الموضوع .. ولا داعى للذكر أن رجالاً ذوى مناصب عالية فى الجانبين الجزائرى والفرنسى قرعوا أجراس الخطر .. ففى الجزائر علم بلخير وآخرون مِن مَن تتهمهم إجراءات بوضياف بانطلاق عملية التطهير ، وقرروا اللجوء للحل الراديكالى ولم تسفر جهود « مراد » ومساعديه عن نتائج لرفض الجهات الفرنسية الرسمية إصدار رفع السرية للكشف عن حسابات بنكية للمتهمين بإصرار غريب .. وعثر عقب ذلك على جثة « مراد » بعد عودته بأسبوع أثر اغتياله رميًا بالرصاص فى عنقه بمنطقة « باش جراح » وكذلك فإن اللجنة المرافقة فى باريس لقوا نفس المصير ونسبت المصادر التهمة للإسلاميين .. وفى أوائل شهر يونيو جرى اجتماع ليلى ضم خالد نزار ومحمد توفيق والعربى بلخير فى منطقة سيدى فرج « مركز تقطنه أسر العسكريين » طرحت فكرة تصفية الرئيس باعتبارها الحل الوحيد .. الذى كان قد غادر إلى المغرب رافضًا الاستمرار فى مهام الرئاسة ولم يقبل بفكرة العودة إلا عقب سفر وفد من الجنرالات وإعادته بعد مداولات طويلة ومستفيضة وبمساعدة العقيد « عمارى » نائب مدير المخابرات السرية .

وكانت الطريقة الوحيدة هى التخطيط بانتقاء ضابط ينفذ العملية إذ يمكن القول عقب ذلك أن الجانى مختل عقليًا .. وجرى اختيار الملازم مبارك بومعرافى للقيام بالمهمة فى مقابل وعودًا مادية وإغراءات بالترقية ، وقام إسماعيل العمارى بتدبير إرسال معرافى إلى عنابة حيث كان من المنتظر أن يلقى بوضياف خطابًا على الهواء ..

● اغتيال رئيس .. المشهد الأخير..

وصل بوضياف إلى قصر الثقافة واتخذت إجراءات الأمن المعتادة حيث بقيت عناصر فرقة « التدخل الخاص » خلف ستار المسرح المعد لإلقاء الخطاب، بينما بقى الآخرون فى خلفية القاعة المطلة على منطقة سكنية وفى لحظة كان الاهتمام منصبًا على خطاب بوضياف الثورى سمع صوت انفجار حيث ألقى بومعرافى قنبلة يدوية مفتوحة من تحت الستار حيث مكانه فى الحراسة ثم برز ليطلق دفعة طلقات .. واعتقدت عناصر الأمن أن الهجوم قادم من الخارج عندما شاهدوا معرافى يطلق النار .. وبدأوا فى إطلاق النار فى كل اتجاه مما أسفر عن جرح عناصر من الفرقة فى الوقت الذى صوب فيه بومعرافى سلاحه من طراز باريتا ٩ مم تجاه رأس بوضياف الذى سقط مضرجًا فى دمائه .

■ ● ■ ● ■

الفصل الثامن

ثورة جيش الجزائر
« الضباط الأحرار »

عند لحظات السقوط والتردى .. تظهر ثقافة الجزائر .. وتندفع طلقات رجال الأطلسى لتوجه إلى صدور من يصنع العدوان وينشئ حمامات الدم .. ويروع الأطفال ويقتل النساء والرجال .. وعند لحظة نفاد حد الصبر وتبدد الاختيارات البديلة .. والاقتراب من معركة اللامفر .. وانسداد الطريق أمام التوفيق أو التقريب أو اللقاء عند نقطة المنتصف ..

فى هذه اللحظات .. وأمام هذا المنعطف اندفع بن بيلا ورفاقه .. يقودون ملايين من شعب الجزائر فى ثورة شعبية وملحمة تحرر أسقطت فرنسا فى مصيدة سياسية وعسكرية فلم تكن تستطيع تبرير ما تفعله ، فدم الثوار تعرفه فرنسا وتعرف أنه نور وحق .. ولم يكن ديجول أخًا سفه به طيش وخمق ليرم بجهله فرنسا بتهمة ضد كل ما هو فرنسى وثقافى وحضارى أو يقف أمام تيار العروبة .. أو يواجه مأساة جنوده على الأرض .. ومنذ اتفاقية

إيفيان عام ١٩٦٢ أصبح الجيش فى الجزائر رمزًا يضم كل المجاهدين الذين يريدون استكمال المسيرة فى حب أرض الأطلسى الصلبة .. الجزائر .. وبقى الجيش سندًا ودعمًا لاستقرار الدولة .. وتجمعًا لشرفاء ومخلصى الحركة الوطنية .. ومشاركًا فعالاً فى دعم قضايا العرب والعروبة .. كانت أول كتيبة مدرعات تقف أمام إسرائيل فى السويس عام ٦٧ وعقب احتلال سيناء من الجزائر .. وكانت السفن تجوب البحر المتوسط محملة بذخيرة وجنود إلى مصر لمساعدتها في مواجهة صلف الاعتداءات الإسرائيلية التى أعقبت عام ١٩٦٧ .. ثم كانت معركة هوارى بومدين الشهيرة ضد قيادات موسكو التى ماطلت فى تقديم السلام لمصر وسدد فاتورة بـ ٤٠٠ مليون دولار ، وعلى الفور كى توجه روسيا شحنات السلاح لمصر للتعجيل بحرب التحرير ، ثم كانت المكالمة الأولى من زعيم عربى للسادات للسؤال عن الموقف عقب العبور .. وصلت من تليفون بومدين الخاص الذى كان متوترًا للغاية وهو يستمع لأنباء النجاح المصرى والسورى فى اكتساح القناة والجولان .. وعقب حديثه مع السادات .. التفت ليدير قرص الهاتف برقم حافظ الأسد ليسأل ويطمئن .. وخاض حوارًا رائعًا فى معركة البترول ضد إسرائيل والمؤسسة العسكرية بقيادته تتلهف للمشاركة فى المعركة .. وعند هذا الحد كان دور الجيش فى الجزائر لا يبتعد ولا يحيد ، وفجأة وعقب الانقلاب تحولت المؤسسة العسكرية إلى آلة قمع واغتيالات وتعذيب .. تروع شعب الجزائر بعد أن أصابتها أمراض كثيرة وترهلات أكبر .. حيث لعبت الوساطة والمحسوبية أدوارًا معروفة فى إختيار قيادات الوحدات والفصائل وحتى الالتحاق بالقوات المسلحة بالجزائر ، وكانت الأزمة الاقتصادية الطاحنة قد جعلت من المؤسسة العسكرية هناك ملجأً أخيرًا لضمان البقاء فى مستوى الرغد الذى يحلم به ، وتعود عليه شباب

كـثـيـرين فى كل أنحـاء الجـزائر .. ثم تحـولت الدفـة ليـصـبح الجـيش أداة للمخابرات الجزائرية التى تعاظم دورها بشـدة فى نهاية الثمانينيات مستغلة « سهو » الرئيس بن جديد عن متابعة أعمالها وتفرغه بشكل كبير لمشكلات التنمية الديمقراطية وبناء جزائر جديدة فى كل المؤسسات والأساليب .. وعقب لحظة الانقضاض على السلطة لإسقاط جبهة الإنقاذ وإجهاض نتائج الانتخابات البرلمانية .. وبداية المواجهات المصطنعة وحمامات الدم الحكومية المنسوبة للإسلاميين ، بدأت حركة تمرد وتذمر فى صفوف الجيش الجزائرى خاصة فى مدن « المدية » و « الشلف » عندما رفض ضابط برتبة ملازم المشاركة - استجابة لأوامر المخابرات - فى مذبحة مصطنعة يتم إلصاقها بالإسلاميين ، وجرى استبعاد الضابط الصغير إلى وحدة أخرى .. وهناك وجد فى موقعه الجديد بالعاصمة الكثير من المتذمرين من بين كبار الضباط .. وتصادف أن نشأت صداقة بينه وبين عقيد من أحد الأفرع وأصبحا لا يفترقان، وكانت أجهزة الأمن مشغولة بأشياء أخرى غير متابعة ضابط صغير أو إثارة القوات المسلحة التى تحتاج لاكتساب ولائها أو على الأقل ضمان سكوتها والتزامها الصمت .. وفى أحد الأيام كشف الضابط الكبير لضيفه على العشاء فكرة إيجاد وسيلة للمواجهة وإيقاف حمامات الدم بالجزائر .. وكان الملازم يميل إلى الأفكار القومية والعروبة ، وبعد تفكير أطلق دعابة إننا الآن مثل إخواننا فى مصر أيام عبد الناصر .. نحتاج أن نصبح ضباطًا أحرارًا .. والتقف العقيد-على بعلى « أبو على » الكلمة وقال : ليكن إذن أنا وأنت بداية للضباط الأحرار بالجزائر .. وبدا الاهتمام على وجه الملازم وعندئذ صارحه العقيد أبو على بأنه التقى من فترة مع أحد اللواءات بجيش الجزائر وأنهما بالفعل بدءا فى استقطاب عناصر من القوات المسلحة لإنشاء جماعة أو تنظيم

داخل الجيش ، وكذا ضم بعض المدنيين إلى صفوفهم تمهيدًا لتحرك مقبل لمواجهة الأحداث .. وعند هذا الحد توقف الحوار وتوجه الملازم منصرفًا إلى منزله فى حين التقى العقيد باللواء الجزائرى الذى أعرب عن سعادته باختيار عبارة « حركة الضباط الأحرار الجزائرية » ودار نقاش فى اجتماع تالٍ بين الملازم والعقيد بوعلى حول الاسم وأنه يجب تعديله واتخاذ شىء يشبه «اللوجو» يوضع كشعار للحركة الوليدة ، وانتهى الأمر إلى الاسم الأخير « الحركة الجزائرية للضباط الأحرار » وشعارها شرعية .. شرف .. عدل .. كما اتخذت الحركة رمزًا يضم الهلال وسط الجبال محاطًا بغصن زيتون وبندقية من كل جانب ليتصدر منشوراتها ، ومن تلك اللحظة بدأ الاتفاق على اتخاذ تدابير مبدئية أولها الاتصال بالعناصر المدنية فى أوربا فرنسا وإسبانيا لتكون وسيلة إعلامية للحركة عبر كل الوسائل المتاحة فى أوربا بعيدًا عن الرقابة والمتابعة ، ثم تقسيم الجزائر إلى مناطق ساخنة وأخرى عادية بحيث تكون الأولى الأسهل فى الاستجابة إلى نداءات الحركة بين العسكريين والمدنيين على السواء ، والثانية تكون تحت سيطرة الأجهزة الأمنية بشكل كبير ، وبالتالى تستخدم كوسيلة تمويهية حيث توقع المنشورات أحيانًا وكأنها صادرة من داخلها بحيث يلتفت رجال الجيش وجنرالاته وقيادات الأمن الجزائرى إليها ويبحثون داخل أعوانهم .. حتى يتمكن الضباط من مواجهة مهام تجنيد العملاء فى الناحية المقابلة .. وجرى تأسيس مجلس قيادى للحركة مكون من عشرة أفراد يضمون إلى جانب اللواء والملازم والعقيد بوعلى ثلاثة مدنيين وعضوين من قوات الدفاع الشعبى واثنين من القوات المسلحة برتبة تعادل رائد .. واتفق الجميع فى الاجتماع الذى ضم الجميع على بداية نشاط إعلامى بشكل مؤقت استعدادًا لبداية الحركة المسلحة سواء بالانقلاب أو الثورة المشابهة لما فعله

بن بيلا وأصدقاؤه .. وبدأت الحركة تتسع ويزداد أعضاؤها إلى أن وصل العدد إلى حوالى ٤٠٠ فرداً ، وبدأ القلق يصيب أجهزة الأمن الجزائرية من توالى تسرب المنشورات التى اكتسبت تعاطفًا فى أوساط شعبية وعسكرية خاصة كلمة الضباط الأحرار التى يحبها العسكريون فى الجزائر .. وعند هذا الحد بدأ « العربى بلخير » الذى ظهر فى الأفق من جديد يلوح بقبضته الحديدية ، وكان بلخير من بين الذين شاركوا فى عمليات جمع المعلومات استعداداً للحركة الانقلابية ضد جبهة الإنقاذ ورئيس الجزائر وقتها « بن جديد » ، وكان يمتلك شهوة خاصة للعنف مع المتهمين والإسلاميين على وجه الخصوص حيث كان ميالاً للنموذج الفرنسى فى الحياة، وكان يتندر بالحجاب وإطلاق اللحية من قِبَل الإسلاميين فى الجبهة .. كما لم يعرف عنه أنه يصوم فى رمضان أو يؤدى أى فرائض دينية .. فى المنشور الذى صدر عام ١٩٩٩ وتحديداً فى ٨ ديسمبر عقب عشرة شهور من تأسيس الحركة وقبل شهر رمضان بعنوان « الچنرالات يعدون للحرب » قال : إن التطورات الأخيرة للوضع فى البلاد لا تبشر بخير .

لقد أصدر صانعو الفوضى تعليمات واضحة إلى زبانيتهم لجعل شهر رمضان شهراً « دراميًا كالمعتاد » والغريب أن رمضان ذلك العام قد شهد ٦ أحداث دموية من النوع المريب ، أحدها ذا « أثر كبير » وقد كشف المنشور أن شخصًا يدعى أبو المفضل طلحة .. هو الذى سيقوم بالإشراف على إدارة المذابح فى ذلك الشهر ، وكانت المهزلة ذات أبعاد أكثر من ذلك عندما أكد المنشور فى تفصيلاته أن طلحة هذا يأخذ عمليات الاغتيال بنظام المقاولة وحسب القتلى والجرحى وسرعة التنفيذ .. كما أنه يتعين عليه أن يقدم قائمة قبل بداية التنفيذ بطلباته من نوعيات السلاح والرجال والسيارات والمهمات الأخرى ، وأنه يحصل مقابل العملية الواحدة على مليون دولار تدفع عقب

التنفيذ على أن تصبح الدفعة والمقدرة بحوالى ٥٠ ألفًا مجرد «Cadeau» أى هدية تعبيرًا عن الامتنان .. وقال البيان أن طلحة يستخدم مرتزقة لتنفيذ عملياته على طريقة « الخُط » الذي كان يستخدم كل أنواع العاطلين والمغامرين لمواجهة الشرطة آنذاك .. ثم كشف البيان الصلة مع ضابط مخابرات يدعى عنتر زبراوى وعن اسم « كتيبة الأهوال » التى يقودها ، وهو الاسم الذى أطلقته المخابرات الجزائرية على قائد العمليات الإرهابية « زبراوى عنتر » لبراعته فى التنفيذ والقوة والعنف الذى يؤدى به دوره بالإضافة إلى قيامه بعملياته فى مناطق الجنوب ذات الجغرافيا الوعرة .. وكان البيان بمثابة صدمة فى الجيش الجزائرى بسبب المعلومات التى قدمها فى هذا الاتجاه .. وكشفت المنشورات إلى أن إدارة الخدمة الوطنية « الجيش » قد دعت فى الوقت نفسه إلى التعبئة العامة فى صفوف الجيش دون سبب واضح حيث استدعى المئات للخدمة فجأة، وكان من بينهم خصوم للمخابرات والأمن الحربى الجزائرى ، إضافة إلى أن بعضهم كان من بين الرافضين لما يقوم به الجيش من الأعمال الإرهابية وكان بعض هؤلاء قد انضم بالفعل إلى « الضباط الأحرار » ، كذلك فإن البيان أشار إلى أن الجنود المطلوبين للخدمة سيكونون هدفًا لطلقات العمليات الإرهابية حتى يظهر أن هناك مقاومة .. وسرد البيان تاريخ كتيبة «زبراوى » التى أنشئت عقب الانقلاب وأنها منذ ذلك الحين تمارس أعمالها الشيطانية إلى أن أطلق على قائدها ومساعديه اسم « الديوان الأسود » ودعا البيان بأسلوب خطابى : « أيها الجزائرى إننا بعزم كل واحد منا نستطيع .. إحلال .. العدل والديمقراطية ، وأن مصير أبنائنا مرتبط بعملنا المشترك لتخليص الجزائر من مخالب الجنرالات الدمويين الذين سلبوا الجزائر شرفها ومالها .. ولم يكفهم ذلك بل خططوا ونفذوا المجازر التى طالت الطبقة الفقيرة من الشعب » .. وكانت هذه اللهجة هى أقوى أشكال الهجوم على الجيش وجهاز

المخابرات من قبل الضباط الأحرار أو أى شخص آخر تجرأ على فتح فمه فى مواجهة ما يحدث ، وكانت الدعوة صريحة للغاية فى نهاية البيان لكل الضباط وأفراد الشعب بقولها : « إن الحركة الجزائرية للضباط الأحرار تدعو كل الضباط - أيًا كانت رتبهم - أن ينضموا إليها ليعيدوا للجزائر شرفها ولا يبقى الجيش رمزًا للفساد والتسويات المشبوهة » وفجأة هاجم البيان بشىء من التلميح قيادات ما بعد الانقلاب « ويجب ألا يستفيد الرؤساء الذين خافوا من غنائمهم ويجب أن لا تمر جرائمهم الملطخة بدماء الشعب الجزائرى دون عقاب» وكانت هذه الأسطر بمثابة قنبلة انفجرت وتناثرت شظاياها فى كل مكان فلم يكن أحد قد جرؤ على اتهام رؤساء الجزائر أنفسهم ، وكانت هذه الرسالة هى أقوى ما جاء فى البيان بأكمله وأثارت لغطًا داخل بعض وحدات الجيش واختتم البيان بعبارة : « المجد والخلود لشهدائنا .. وتحيا الجزائر » . ودفع العقيد ذو الاسم الحركى « على بعلى » باسمه على نهاية البيان .. واستمرت المنشورات الساخنة تتوالى إلى أن وصل الأمر إلى تفجير الموقف عقب توقيع اتفاق السلام بين أثيوبيا وأريتريا بوساطة جزائرية .. وصدر البيان فى ١٤ ديسمبر عام ٢٠٠٠ بعنوان « شراء السلام » قال فيه الضابط : « بزهو كبير تم الاحتفال بالسلام بين أثيوبيا وأريتريا فى الجزائر » .. « إن خبايا هذا الحل محنقة عندما نعرف أن هدف هذه المسرحية يكمن فى إعادة الاعتبار للدبلوماسية الجزائرية ، وذلك لإبعاد الأنظار عن ما يحدث فى « ضلام » - هكذا ينطقونها فى الجزائر وليس ظلام - الكواليس للسلطة الجزائرية » « إن الجنرال توفيق تابع شخصيًا كل العملية التى صرفت من أجلها أموالاً طائلة » . وكانت هذه مفاجأة كبرى للشارع الجزائرى الذى أصبح مليئًا بمنشورات مختلفة .. وقال البيان : « فى الحقيقة إن التقارب بين البلدين وبين المسئولين العسكريين لم يتم إلا بعد صرف عمولات كبيرة لرؤساء هيئة الأركان » ، وبدأت

عمليات تدويل المسألة حين قال : « والذى سوف يحصلون عليه لدى العربية السعودية والإمارات بعد مساومات طويلة » وقد انتهزت الفرصة لتوجيه رسالة للأمم المتحدة حين طالبت : « نجلب أنظارهم حول الأضرار والابتزازات التى يسببها المسئولون العسكريون للشعب الجزائرى » وبدأ الخطاب يوجه الكلمة إلى المدنيين من أبناء الجزائر ، وقال : « وفى غياب طبقة سياسية شجاعة فإن الحركة الجزائرية للضباط الأحرار تطلب من الشعب الجزائرى رفض التحمل أكثر .. والتكفل بنفسه لإعادة شرفه وكرامته .. لا شىء يستطيع وقف إرادة الشعب وتستنهض مجموع جنود الجيش الوطنى الشعبى وتدعوهم إلى الالتحاق بالمعركة » ، وختم البيان هذه الدعوة : « أن الجزائر تناشدكم وتستنهض ضمائركم » ..

● الحرب المسلحة ..

وعقب نمو الحركة التى وصل عدد أفرادها إلى ٦٠٠ فردًا قرر « اللواء » القيام باشتباكات محدودة على الصعيد المسلح بحيث لا تؤدى إلى سقوط قتلى وإنما « إسماع صوت » الحركة إلى قيادات وجنرالات المذابح وأجهزة المخابرات .. وكلفت وحدة من خمسة أفراد بتنفيذ عملية فى عنابة بحيث أطلق الرصاص وبشكل عشوائى فى الهواء بالقرب من أحد مكاتب المخابرات الجزائرية على أفراد الحراسة .. وتمكنت الوحدة بأكملها من الهرب ، ورغم المطاردات الطويلة فإن المجموعة قد فرت خارج المدينة بعد أن تركت معدات فى مخبأ أعده أحد المدنيين الموالين للضباط الأحرار ، وببطاقات مزيفة غادرت المجموعة الولاية إلى حيث أجرت اتصالاً بقائدها فى العاصمة تبشره وبالشفرة بنجاح العملية ، وكان هذا هو الإنذار الأول بجدية الموضوع وخروجه إلى مدى مقلق بالنسبة للمخابرات وأجهزة الأمن الجزائرية التى روعت من

الحادث .. وبدأت عمليات التحرى على أوسع نطاق فى صفوف من لهم صلة بالعمل العسكرى فى قوات الدفاع الشعبى الموالية للحكومة للبحث عن أى خيط يؤدى للقبض على منفذى العملية .. وفى ١٩ ديسمبر اليوم التالى أصدرت الحركة من مدريد وبالفاكس إلى وكالات الأنباء بيانًا بعنوان « إسماعيل أدخل سفاحيه » وبدا عنوان البيان وكأنه إخراج لسان الحركة وقياداتها إلى أجهزة الدولة بالجزائر « في الوقت الذى ينهب ويستولى على ثروات البلاد يرسل الجنرالات وسفاحيهم إلى المساكين والعزل .. بدأ الشعب الجزائرى يطرح الأسئلة الملائمة .. من قتل من المذنبين فى مجازر السنوات الأخيرة » وهذه البداية تؤكد وتوحى بأن العملية الثأرية استهدفت الرد على استفزازات ما يحدث : « إن السلام لا يخدم الجنرالات لأنهم من أجل ضمان سلطانهم يحتاجون إلى حد «حيوى من العنف» الذى تختلف درجته حسب التفاهم اليومى بين هؤلاء الجنرالات ، وفى كل الأحوال فإن الشعب الجزائرى الرهينة هو « الذى يدفع الثمن » وكان الأمر يحكى حول مدى كمية العنف التى يقررها الجنرالات والتى أصبحت مفضوحة ومجدولة وتنفذ طبقًا للحالة السياسية فى الشارع ، وتتم بكل دقة ولا يتم اعتقال منفذيها أو حتى أى شخص يشتبه فيه مما أكد ما تردده الأوساط الساخطة فى الجيش وبين المدنيين حول المسئول عن ارتكابها .. وكانت الحركة وبعض الإسلاميين المتعاونين معها قد أصدروا كتيبًا بعنوان « إلقاء الضوء عن ابن طلحة » سردوا فيه تاريخه عندما كان مجندًا ينقل ما يردده زملاؤه إلى « الكبار » ويمارس شرب الخمور فى نهار رمضان ثم تحوله لإنشاء نوع من المافيا تقوم بأعمال البلطجة لصالح بعض من هؤلاء ، ولحماية استثماراتهم المالية الخاصة وصولاً لتكوين جماعات المرتزقة المسلحة التى نشطت فى تنفيذ المذابح الجزائرية وأرصدته التى تضخمت فى البنوك الجزائرية والفرنسية بالرغم من كونه لا يملك سوى

معاشه الرسمى .. وهاجم سلبية الأحزاب السياسية ووصفوها « لأن الشبه معارضة السياسية قد أصبحت ضعيفة وشريكة بسبب سلبيتها القاتلة » وعاد البيان ليشير من طرف خفى لقيام تابعين له بتنفيذ العملية الأخيرة « فإن الحركة الجزائرية للضباط الأحرار سوف تتحمل مسئولياتها حتى تنتهى المأساة الجزائرية » وبدأ التحول باتجاه تطوير أعمال المقاومة : « أيها الضباط وضباط الصف إن الحركة الجزائرية للضباط الأحرار تدعوكم إلى العصيان العام » و « وتدعو مجموعة الرجال المخلصين للانضمام لصفوفها » «إن الجزائر ليست الجنرالات إنهم غير معصومين وغير آبدين » وكانت هذه التطورات تعنى الاستعداد للدخول فى حرب أهلية يقودها الضباط ضد فساد المؤسسة العسكرية وأعوانها .. وتمكنت قوات الأمن الجزائرية من متابعة عدد من الضباط الذين انضموا فعلاً للحركة فى بداية دخولهم إليها عقب محاولة أحدهم تهريب قطع سلاح خارج المعسكر فى ولاية « بجاية » ، وتمكنت بالفعل من إلقاء القبض على ٤٧ ضابطًا من مختلف الرتب هم كل عناصر هذه المجموعة الموبوءة فى الولاية وتم حبسهم طبقًا لقرارات محكمة عسكرية سرية ودون السماح لهم بانتداب محامين أو إخطار ذويهم ، ونال هؤلاء الضباط صنوفًا من التعذيب حتى يعترفوا باسم المندوب السرى الذى أرسلته الحركة للاتصال بهم خلال عملية تشكيل المجموعة .. ولم تتمكن أجهزة المخابرات الجزائرية من الحصول على المعلومات اللازمة فقامت بإرسال الضباط إلى سجن للاحتلال الفرنسى فى مدينة « بوغاز » حيث سجنوا فى قبو تحت سطح الأرض .. ثم قامت أجهزة الأمن باغتيالهم فى السجن قبل نهاية العقوبة حتى تقطع الطريق على تسرب أى أنباء حول هذا الموضوع ، وبالتالى تكون القضية قد أصبحت فى طى الكتمان وانتهى الدليل الوحيد على وجود حركة الضباط فعليًا .. وفى ٢٦ فبراير ٢٠٠١ أصدرت الحركة بيانًا

تحت عنوان « الحرب القذرة » جاء فيه « لقد علمنا بذهول اغتيال ٤٧ ضابطًا كانوا محبوسين فى زنزانات تحت الأرض الموجودة بثكنة مشهورة ببوغاز التى كانت هنا خلال الحقبة الاستعمارية والموجودة بالناحية العسكرية الأولى بين « المديج وقصر البخاري ... » لقد عزل هؤلاء الضباط الذين كانوا فى نهاية عقوبتهم – والذين كان من المفروض أن يتم تسريحهم يوم ١٥ مارس – ٢٠٠١ – » وتمت عملية الاغتيال كما يصفها البيان « فى جناح من السجن وجمعهم ثم قتلهم بكل برودة دم من طرف كوماندس خاص تابع للمخابرات أرسلهم إلى هناك محمد العمارى وتوفيق » وندد البيان « من خلال هذا الاغتيال الدنىء لضباط شرفاء الذين عاشوا خلال سنوات طويلة كابوسًا لا يوصف وذاقوا مختلف أنواع التعذيب » قبل انضمامهم للحركة « بسبب رفضهم المشاركة فى الجرائم ضد المدنيين وفى تطبيق الأوامر الشيطانية .. فإن محمد العمارى وتوفيق يريدون إعطاءها وجوهًا أخرى » .

واعترف البيان : « من بين هؤلاء الضحايا العقيد صديقى رشيد والمقدم بحرى جمال » وهاجم البيان : « إن الجنرالات المسئولة عن هذه الجرائم لم تستطيع تحميل كوماندوس مزعوم للجماعات الإسلامية باغتيال هؤلاء الضباط » .

« إن هذه القضية لا يمكن السكوت عنها وسوف تأخذ الأهمية التى تستأهلها أمام الشعب الجزائرى » وعقب ذلك بأكثر من شهر وفى ٢٧ أبريل وجهت الحركة نداءً إلى كل الأمة الجزائرية ورجالها ونسائها وأطفالها الوقوف إلى جوار ضباط الجيش « تعيش الجزائر منذ زمن طويل أزمة صعبة وظروف جد خطيرة يعيشها كل الجزائريين يوميًا فى أجسادهم وأرواحهم وشرفهم .. وإنه من غير المفيد فى هذا الصدد أن نذكر بالتقييم المأساوى لهذه السنوات

الماضيـة والذى يخجل منه كل هؤلاء الذين ضحوا بحياتهم لبناء الجزائر » . وبدأت نغمة الحديث عن الفساد الذى استشرى فى مؤسسات الدولة : « ومن خلال نظرة للوضع الكارثى الذى أتى على مؤسسات الدولة من المستحسن أن نقول - بدون تهرب - إنه نتيجة لاستراتيجية تهدف إلى تركيع والضرب تحت الركب بلد كانت دعوته مثار حسد لأكثر من شخص .. حتى مؤسساتنا التى كانت المثال فى الشرف والوطنية » ، « لم تنجح من ذا المثال بل أصبحت فى وضعية ضعيفة » وبعد التمهيد الذى يخص المدنيين تحدث البيان حول فساد الجنرالات ولأول مرة بالاسم : « إن عودة قدماء الشياطين مثل العربى بلخير والشريف ومساعديه للاختلاس والفساد والتعذيب والقتل .. هو بمثابة إهانة لذاكرة كل الذين عايشوا تأسيس الدولة الجزائرية فى الألم .. » إن الذين سقطوا فى حرب حمقاء التهمت الأخضر واليابس مع مواطنيها .. وقد تحكموا بوحشية فى هؤلاء الذين لهم أهداف وذلك بالدوس على جثث عشرات الآلاف » ..

« كما لا يخفى عنكم أن قيادة الجيش الوطنى الشعبى قد فشلت فى مهمتها منذ وقت طويل ، وبسبب هؤلاء وهؤلاء فإن الكثير من إطارات الجيش قد قتلوا ..

لقد أخذوا الناس رهينة وجعلوهم بسبب ما يسمى بنداء نزوات قيادة الجيش .. مشاركًا فى الشجارات الشخصية بينهم لهدف واحد فقط هو « الحكم المطلق » ..

« إن المرحلة خطيرة وكجنود مسئولين أمام الأمن لديكم هذه المرة أن تظهروا تحملكم المسئولية وسمو وفائكم تجاه الجزائر .. كبلدكم وماضيكم ومستقبلكم لقد حان الوقت للابتعاد وأخذ المسافات تجاه القيادة العسكرية ، وقبل فوات الأوان « المافياوية » وتقديم مصلحة الجزائر فوق كل شىء » ..

« إن محمد العماوى ، محمد مدينى ، فضيل الشريف ، إسماعيل العمارى محمد تواتى وزملاؤهم هم أول المسئولين عن المأساة الجزائرية ويجب لهذا السبب أن يقالوا من مناصبهم فى أقرب وقت ممكن » « فالرجال يرحلون والمؤسسات تبقى » « أنتم وكلاء مستقبل الجزائر وبالتالى أطفالك والأجيال القادمة التى ينبغى أن تعيش فى سلام فى بلد عادل » .

« تتكلم حالة البلد عن نفسها وتنادى الرجال الشجعان والشرفاء لتصحيح الموقف فى حياة الناس والرجال لحظات نادرة » و « وتدعو الحركة الجزائرية للضباط الأحرار الشعب الجزائرى إلى إظهار روح المسئولية والمدنية المجيدة لتجنب أى انحراف » ...

وعقب ثلاثة أيام بدأت الحركة للدعوة للانقلاب والثورة بصورة مباشرة وصريحة « إن ساعة التغيير قد حانت ومسئولو المأساة التى تهز البلاد منذ عشر سنوات تقريبًا يديرون ظهورهم للحصيلة الثقيلة لسياسة الهروب للأمام ضد الشعب الجزائرى الذى لا يطلب إلا العيش فى سلام » .. « وكم من جرائم بقيت دون عقاب فى غياب دولة القانون فهذه الوضعية لا يمكن أن تستمر فالشعب يدفع ثمن المؤامرة الإجرامية والدسائس المرعبة الهادفة إلى ترقية جماعة السلطة » وكانت هذه المقدمة الثورية للغاية ، وجه البيان الهجوم إلى إسماعيل العمارى المكلف بالأمن الداخلى لم يكن له جواب واحد المرسل من طرف قوات القمع الذين ترجموا إحساسه جيدًا فلا يمكن « أن يخفى أن قوات حفظ النظام تقتل المدنيين » وأنه ليس من العدالة « أن تبقى دون عقاب » « إنكم أعلم بالوضع الحقيقى للبلاد الذى لم يعد يشرف ما فى الجزائر فالوضع غير قابل للعيش فى هذا الجو العديم الأمن والمتفجر » .

« لكل هذه الأسباب فإن الحركة الجزائرية للضباط الأحرار اتخذت بكل نزاهة قرارات خطيرة .. قرارات تحدوها فقط المصلحة العليا للجزائر وشعبها .. والتى لهذا تعكس الارتباط العميق للضباط النزهاء للجيش الوطنى الشعبى بشعبه » « نوصى بحزم ومرة أخرى جميع الضباط المسئولين عن الوحدات العسكرية عبر كل النواحى » « أن يكونوا فى مستوى هذه اللحظات الحاسمة للجزائر » وتكررت عقب البيان حادثة جديدة وأصبح تواجد الحركة كبيراً فى أوساط المدنيين والعسكريين على السواء .. وقد لقى فرد من المخابرات الجزائرية والمتورط فى المذابح مصرعه .. ترى .. أى غد ستراه الجزائر ؟!

■ ● ■ ● ■


Bibliotheca Alexandrina
0421367